نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٨٧ - ١٨٨ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣ - نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٣

فى هذا العدد

يعرض هذا العدد فى ملف خاص لتقرير التنمية الإنسانية العربية الثانى الصادر بعنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية"، لما مثله التقرير من أهمية فى تحليل أوجه القصور التى تعترى جهود إعمال التنمية الإنسانية عربياً، واكتشاف السبل والآفاق الممكنة لتعزيزها وتطويرها.

كما يعرض لتقريرين هامين للأمم المتحدة فى الشأن الفلسطينى، فضحا مع غيرهما من تقارير وبيانات أممية فداحة العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى وحقوقه الثابتة والمشروعة.

ويلاحق العدد التدهور الخطير للأوضاع فى العراق، فى ظل الإصرار الأمريكى على استمرار الاحتلال، وفظاعة الانتهاكات التى تمارس يومياً مع تصاعد أعمال المقاومة.

وفضلاً عن الأبواب الثابتة، يتابع العدد عرض التطورات التى تتعلق بحقوق الإنسان فى كل من السعودية وسلطنة عمان وسوريا ولبنان والسودان والصومال.

التنمية الإنسانية العربية صـ٢

تقارير دولية تفضح العدوان الإسرائيلى صـ١٤

مأساة شعب العراق صـ١٦

شكاوى ومدخلات صـ٢٤ أخبار المنظمات صـ٢٦

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى تقرير التنمية الإنسانية العربية الثانى تحت عنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية"، وقد آثار التقرير العديد من التعليقات، على الرغم من أنه أعد بواسطة ٢٤ أكاديمي وباحث عربى. وتعرض النشرة بإيجاز لأهم أبوابه، مساهمة منها فى أن يكون التقرير قاعدة ومنبراً للحوار الاجتماعى، وتدعو قرائها بالمشاركة فى هذا الحوار.

أصدر مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق فى الغذاء تقريراً آثار ضجه من جانب الحكومة الإسرائيلية لتضمنه معلومات وإحصائيات تكشف حجم وعنصرية العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى... كما أصدر أمين عام الأمم المتحدة تقريراً اتهم فيه الجدار الإسرائيلى العازل بأنه يعد انتهاكاً للقانون الدولى ولاتفاقية جنيف الرابعة.

قامت قوات الاحتلال الأمريكى بانتهاكات فاضحة للقانون الدولى ولالتزاماتها النابعة عن اتفاقية جنيف الرابعة، أخذت شكل استئناف الحرب الشاملة دون الإعلان الرسمى تفادياً للالتزامات القانونية المترتبة على ذلك... والمنظمة تعلن موقفها بإدانة تلك الانتهاكات.

تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣
نحو إقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية

أصدر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى تقرير التنمية الإنسانية العربية الثانى تحت عنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية"، والذى أعده ٢٤ أكاديمياً وباحثاً عربياً من تخصصات متعددة فى حقول الثقافة والعلوم الاجتماعية والتقنية، الذين أعربوا فى متن التقرير عن حرصهم على أن يشكل قاعدة ومنبراً للحوار الاجتماعى فى البلدان العربية من أجل إيجاد بيئة أكثر ملاءمة لإنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد شدد التقرير على أمرين رئيسيين، الأول عروبة المنطقة التى تتدعم بتشكيل وحدة اقتصادية أو سوق اقتصادية موحدة فى الحد الأدنى تشكل القاعدة الاقتصادية لمناخ اجتماعى عربى يشجع على طلب المعرفة واكتسابها وإنتاجها.

والثانى ضرورة إجراء الإصلاحات المجتمعية بمبادرة من الداخل، لأن الإصلاح من الداخل يؤدى لنتائج أكثر صلابة ومتانة وقابلية للاستدامة والتطور، عن الإصلاح الذى يتم محاولة فرضه من الخارج.

وأشار التقرير إلى تحديات عدة فى مواجهة الطلب على المعرفة، ومنها تحسين نوعية النظم التعليمية، وتمتع وسائل الإعلام بالحرية اللازمة، وتسهيل الوصول والتفاعل مع وسائط وتقنيات الاتصال الحديثة، وزيادة الإنفاق على البحث العلمى، وتفعيل ناتجة بما يحقق دعم الإنماء الاقتصادى، وإطلاق الإبداع والابتكار لتحقيق عمليات الانتقال التكنولوجى، وهو ما يستلزم بالضرورة إطلاق حريات البحث فى الجوانب الثقافية والاجتماعية عبر إطلاق حريات الرأى والتعبير والحد من قيود السلطة على الحرية الفكرية التى تعيق بدورها الإبداع، وحذر التقرير من احتواء السلطات السياسية للمفكرين، كما حذر من الأخطار المحدقة بالاقتصاديات العربية التى تعتمد فى دخلها على البترول، مشيراً إلى أن هذا النمط يؤدى بدوره إلى انتهاج طريقة فى التفكير أكثر نمطية وهشاشة وأقل كفاءة، وله آثار وخيمة على نظم التعليم التى تفتقد لحرية التفكير الناقد كأداة لازمة لتحقيق عمليات الانتقال الاجتماعى بين الطبقات وأكد التقرير أن الإنتاج المرتكز على النظم السلعية والامتيازات الأجنبية يخنق تطوير المعرفة داخل البلدان العربية، فيما يحفزه خارجها.

كما أوضح التقرير أهمية العلاقة بين استمرار الاحتكارات غير التنافسية وبين الافتقار إلى الشفافية والمساءلة والمحاسبة، وآثر هذه العلاقة فى تشابك النخبتين السياسية والتجارية بما يحد من الضغط التنافسى المطلوب بينهما، لتعزيز استخدام المعرفة فى النشاط الاقتصادى.

وأكد التقرير من جديد على أهمية العلاقة بين ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وبين تعزيز التنمية الإنسانية فى العالم العربى، منوهاً بالتراجع على صعيد حقوق الإنسان فى الوطن العربى نتيجة غياب أو نقص المعايير الدولية لحقوق الإنسان عن البنية والثقافة القانونية، حتى فى البلدان العربية المنضمة للمواثيق الدولية.

وخلص التقرير إلى وضع استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية، من أركان خمسة هى إطلاق الحريات، وتحديث نظم التعليم، وبناء القدرة التقنية، والتحول نحو نمط إنتاج المعرفة، وأخيراً تأسيس نموذج معرفى عربى عام يتصف بالأصالة.

كما نوه بتداعيات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب على أوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى، مستنداً إلى تقارير حقوقية عربية ودولية، بينها تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فضلاً عن تأكيده على دور الاحتلال والعدوان الأجنبي فى تعطيل مسار التنمية الإنسانية.

وتنظر المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى هذا التقرير الهام والمتميز باعتباره واحداً من الجهود العربية المهمة التى تدعمها أجهزة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة، والتى يعمل من خلالها خبراء عرب على تمحيص أوجه القصور فى مسيرة التنمية وتعزيز الحريات

وحقوق الإنسان فى البلدان العربية، ومحاولة رسم واستشراف آفاق الإصلاح الممكنة، ومن بينها المشروع الإقليمى حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية فى العالم العربى، والذى تنفذه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمفوضية السامية لحقوق الإنسان حالياً.

وفيما يلى عرض موجز لأبواب التقرير وأهم ما جاء فيها:

تطورات التنمية الإنسانية فى البلدان العربية منذ العام ٢٠٠١

خصص تقرير التنمية الإنسانية العربية ابتداء من إصداره الثانى قسماً افتتاحيا يستهدف تقييم التطورات التى تؤثر على مسيرة التنمية الإنسانية فى الوطن العربى، وفرق التقرير بين استعمال مصطلح التنمية البشرية بالعربية كترجمة للمصطلح الإنجليزى Human Development الذى اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى مطلع تسعينيات القرن الماضى كحالة راقية من الوجود البشرى. وذلك لأن لفظ الإنسانية يعبر عن سمو الوجود البشرى، وهذه التفرقة هى أساس تفضيل مصطلح التنمية الإنسانية بالعربية.

وقد استقر بالعربية استخدام مصطلح رأس المال البشرى كتعريب لمصطلح Human Capital ، بمعنى التوجهات والمعارف والقدرات التى يكتسبها الأفراد أساسا، من خلال التعليم والتدريب والخبرة العلمية، ويقترح التقرير اعتماد مصطلح رأس المال الإجتماعى والسياسى والفكرى والثقافى، فى رأسمال أساسه الأنساق التى تنظم البشر فى بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعى وعائده. خاصة عند الجمع بين مفهومى رأس المال المجتمعى الذى يتعامل مع الناس باعتبارهم مؤسسات بما فى ذلك مجتمعات بكاملها، ورأس المال البشرى الذى يتعامل معهم كأفراد، لاكتمل مفهوم رأس المال الإنسانى ليكون جديرا بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية.

ويقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية الإنسانية هى عملية توسيع خيارات البشر. فمنطق توسيع خيارات الناس يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة حتى أن بعض الكتابات الفطرية الأحدث تساوى بين التنمية والحرية.

وأحقيات البشر من حيث المبدأ غير محدودة وتتنامى مع رقى الإنسانية، ولكن الحقوق الأساسية الثلاثة فى نظر تقرير التنمية البشرية هى العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشى لائق.

ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين، الأول هو بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاهية إنسانى راق وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية لجميع البشر بدون تمييز. والثانى التوظيف الكفء للقدرات البشرية فى جميع مجالات النشاط الإنسانى: الإنتاج، ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات السياسية.

التنمية الإنسانية بهذا المعنى ليست مجرد تنمية موارد بشرية، أو حتى تنمية بشرية، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب، وإنما نهج أصيل فى التنمية الشاملة المتكاملة للبشر وللمؤسسات الاجتماعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى (الحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية).

وأكد التقرير على الإنجازات التى حققتها البلدان العربية فى أكثر من مجال خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه عدد نواقص ثلاثة تعوق بناء التنمية الإنسانية، وهى الحرية، وتمكين المرأة، والقدرات الإنسانية خاصة المعرفة.

وحتى تتمكن البلدان العربية من تحقيق نتائج إيجابية فى مجال التنمية الإنسانية يجب عليها أن تتجاوز النواقص الثلاثة سابقة الذكر، بل تحويلها إلى النقيض أى إلى ميزات ينعم بها المواطنون العرب دون تفرقة.

وأوضح التقرير أن من المؤكد أن المغالاة فى تقدير مدى إعاقة التحديات الإقليمية والعالمية للتنمية فى البلدان العربية ليست مسلكاً إيجابياً، بل هى مسلك هروبى فى المقام الأول، ويعمى الأبصار عن مهمة الإصلاح الذاتى التى يمكن أن تؤدى إلى بناء القدرة الذاتية العربية، وهى السبيل لمجابهة التحديات الإقليمية والعالمية التى تواجهها البلدان العربية، فالعامل الأساسى هو بناء القدرة العربية الذاتية فى مجالات المعرفة والقدرات الإنتاجية والسياسية على مختلف صنوفها.

ومع ذلك لا منـاص من التصدى للتحديات الخارجية خصوصاً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لما أحدثته من زلزال لازالت عواقبه السياسية والأمنية موجودة حتى الآن.

وخلقت السياسات والإجراءات الأمنية التى أخذت تتبناها بعض البلدان المتقدمة، مناخاً جديداً لا يصب فى استراتيجية التنمية الإنسانية فى الوطن العربى أو فى مناطق العالم النامية.

ولقد تفاقم الأثر السلبى للأبعاد الدولية والإقليمية على التنمية الإنسانية فى البلدان العربية عندما اتسعت عمليات التضييق على الحريات فى العالم، بما فى ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية التى تبنت التضييق على الحرية الذى رعته الإدارة الأمريكية الراهنة ليشمل العالم كله، فقد خص العرب والمسلمين منه النصيب الأكبر، حتى وإن كانوا مواطنين أو مقيمين شرعيين فى الولايات المتحدة أو أوروبا.

وقد انخفض عدد الطلبة العرب الذين يدرسون فى أمريكا بشكل كبير مما أدى إلى تقليل فرصة بعض الطلبة العرب فى الاستزادة من أسباب المعرفة.

كما أن إجراءات التضييق على الحريات فى الغرب شجعت عدد كبير من الدول الأخرى، ومن ضمنها دول عربية على إصدار قوانين جديدة للحد من الحريات المدنية والسياسية. فأصبحت الحرب على الإرهاب فى نظر الكثيرين من الذين ناضلوا من أجل الحريات وحقوق الإنسان حرباً مرعبة بذاتها .

ولعل من أضخم العواقب غير المباشرة للحرب الأمريكية على الإرهاب أن السلطة فى بعض البلدان العربية وجدت مبرراً آخر للتضييق مجدداً على الحريات عبر تبنى تعريف موسع للإرهاب أخذ تعبيراً مؤسسياً على الصعيد العربى فى الميثاق العربى لمكافحة الإرهاب الذى انتقد من جانب دوائر حقوق الإنسان العربية والدولية، باعتبار أن مثل هذا التعريف الموسع يفتح الباب لإساءة الاستخدام، من قبيل السماح بالرقابة، وتقييد الوصول إلى الإنترنت، وتجريم الطباعة والنشر لأى مادة يمكن أن تشجع على الإرهاب، إضافة إلى كونه لا يحرم صراحة الاحتجاز أو التعذيب، كما لا يتيح سبلا للاعتراض على قانونية الاحتجاز، ولا يحترم الحرية الخاصة لأنه لا يشترط الحصول على إذن من القضاء لفرض التنصت على الأفراد والجماعات.

وخلص التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين يشكل عقبة فى وجه التنمية الإنسانية يترتب عليه إهدار خطير لفرص التنمية الإنسانية فى البلدان العربية.

ولا يخفى أن الاعتقاد بامتلاك إسوائيل لترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل دون رقابة دولية أو رادع إقليمى أو دولى، وهو ما يراه العرب ازدواجا فى المعايير الدولية، مما يزج بالمنطقة العربية وما حولها فى سباق تسلح مستعر يستنزف موارد كانت جهود التنمية فى المنطقة العربية أولى بها.

لقد جلب الاحتلال الإسرائيلي الموت والدمار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة فمنذ بدء الانتفاضة الحالية فى سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٠ وحتى شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٣ قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٤٠٥ مواطناً فلسطينياً وجرحت ٤١٠٠٠ مواطن آخر، ومعظم ممن قتل ٨٥% من المدنيين، ونسبة هامة ٢٠% من الأطفال، وتقدر منظمة اليونيسيف ان ٧٠٠٠ من الأطفال قد جرحوا.

وإلى جانب العدد الضخم من الضحايا تعانى التنمية الإنسانية فى فلسطين من فقدان الحريات وخسارة الحياة المعيشية، ودمار البنى التحتية الأساسية والتدهور المريع فى الظروف الصحية، كما يقاسى الفلسطينيون من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية فى الحياة والحرية، وفى الغذاء والتعليم والعمل.

وبينما يضيق تشييد المستوطنات والجدار الفاصل الخناق على الشعب الفلسطينى، يقضى تدمير إسرائيل للممتلكات والبنى الأساسية الفلسطينية على آمال قيام اقتصاد فلسطينى قادر على الحياة، وتزيد معدلات البطالة الحالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة على أكثر من ضعف معدلات البطالة التى سادت فى الولايات المتحدة فى أسوأ فترات أزماتها الاقتصادية أى "الكساد الكبير".

وقام تحالف قادته الولايات المتحدة وبريطانيا مع بعض من الشركاء بغزو العراق واحتلاله، مما وضع شعب العراق والمنطقة أمام تحد كبير يتمثل فى تمكين الشعب العراقى من حقوقه الأساسية ومن التحرر من الاحتلال واستعادة ثرواته المنهوبة، إضافة إلى إقامة نظام حكم صالح يمثل جميع العراقيين تمثيلاً صحيحاً، ويعمل على إعادة بناء العراق من جديد وفق منظور التنمية الإنسانية.

أما بالنسبة للتكامل العربى، فقد شهدت

العقود الستة الماضية بعض الإنجازات، إلا أن الاخفاقات كانت أعظم، سواء من حيث الارتقاء بمستوى التكامل العربى أو من حيث الإسهام فى بناء التنمية الإنسانية عربيا.

فمن حيث الإنجازات استطاعت الدول العربية الثمان عشرة الموقعة على منطقة التجارة الحرة العربية فى تنفيذ نصوصها. فحررت التجارة فيها ٦٠% من المنتجات المتداولة بين الدول بحلول يناير/كانون ثان ٢٠٠٣ وينتظر أن يحرر كامل التجارة بين الدول الأطراف بحلول يناير/كانون ثان ٢٠٠٥.

وشملت التطورات الإيجابية فى مجال الحرية والحكم الصالح إصدار الرئيس السودانى مرسوما يجيز لأحزاب المعارضة ممارسة العمل السياسى، واعتبار اللغة الأمازيغية فى الجزائر لغة وطنية وتدريسها فى البرنامج التربوى، وتم السماح بقيام أحزاب وتعددية سياسية فى جيبوتى، وصدور عدد من الصحف المعارضة فى سوريا وتونس، ونشاط إذاعات مسموعة ومرئية خاصة غير حكومية أو معارضة فى مصر وسوريا، وإطلاق سراح عدد من المعتقلين فى سوريا وتونس وليبيا واليمن والمغرب، وحوكم وأدين عدد من القيادات الرسمية بتهم فساد وتربح فى مصر وليبيا.

ولكن حالة الحرية لم تخل من السلبيات فى غالبية البلدان العربية حيث استمرت ظاهرة وفاة أشخاص قيد الاحتجاز بشبهة التعذيب، واستمر انتزاع اعترافات تحت التعذيب، وتقديم معارضين من التيار الإسلامى لمحاكم استثنائية، وكذا قمع المظاهرات، وإصدار قوانين مقيدة للحريات خاصة حرية التعبير وفى الصحافة وعلى الإنترنت.

فى مفهوم المعرفة

جاء اختيار المعرفة موضوعا للعدد الثانى من تقرير التنمية الإنسانية فى البلدان العربية نظرا للدور المحورى لاكتساب المعرفة فى التنمية الإنسانية من ناحية، وسمات العصر الحالى من تطور البشرية الذى يقوم على كثافة المعرفة والتسارع الانفجارى فى إنتاجها فى مجتمعات المعرفة من ناحية أخرى، والتخلف النسبى للمنطقة العربية فى اكتساب المعرفة وذلك خلافا لإنتاجها، وقد أبرز التقرير أن المعرفة من أحد النواقص الثلاثة التى تعيق بناء التنمية الإنسانية فى البلدان العربية.

وتتكون المعرفة من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار التى يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع فى سياق تاريخى محدد، وتوجه السلوك البشرى فرديا ومؤسسيا فى مجالات النشاط الإنسانى كافة، وإنتاج السلع والخدمات وفى نشاط المجتمع المدنى والسياسة وفى الحياة الخاصة.

ومن المهم التأكيد على أن المعرفة حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على معلومات، بل إن المعرفة يمكن أن تضيع فى ظل فيضان المعلومات عبر شبكة الإنترنت مثلا، حيث يتطلب التوصل للمعلومات "هذا بخلاف المعرفة" التنقيب فى ركام المعلومات المتاحة، وانتقاء واستخلاص ومعالجة المعلومات للوصول من خلالها لمعلومات مفيدة.

المعرفة والتنمية الإنسانية

يعد اكتساب المعرفة أحد الأحقيات الإنسانية الأساسية التى يكون للبشر حق أصيل فيها لمجرد كونهم بشرا فى مضمون التنمية الإنسانية، ولكن اكتساب المعرفة هو أيضا سبيل التنمية الإنسانية فى جميع مجالاتها، فالتنمية الإنسانية فى جوهرها هى نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر جماعة وأفرادا من أوضاع تعد غير مقبولة فى سياق حضارى معين إلى حالات أرقى من الوجود البشرى تؤدى بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة.

وهكذا فى العصر الراهن من تطور البشرية يمكن القول أن المعرفة هى سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

وبناء على ذلك تزداد الحاجة إلى العمل بجد لتجاوز التخلف المعرفى، وإلى توظيف المعرفة بفعالية، خاصة فى المجتمعات التى تتردى فيها التنمية الإنسانية كما فى البلدان العربية.

والواقع أن منظومة اكتساب المعرفة تواجه فى البلدان المتخلفة أزمة مركبة، فالمنظومة ذاتها تعانى من تخلف المجتمع، لكونها جزءا لا يتجزأ عنه وتحد من فاعليتها قيود كثيرة يفرضها هذا السياق المجتمعى.

أن المعرفة محركا قويا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وثمة رابطة قوية بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع، وتتضح هذه الصلة فى الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التى تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسيه الدولة على الصعيد العالمى.

نشر المعرفة

تناول الفصل الثاني بالرصد والتحليل تقييما لعملية نشر المعرفة كأحد أهم الركائز لبناء منظومة المعرفة، وقد أكد التقرير على أن عملية نشر المعرفة ليست فقط مجرد نقل للمعلومات والبيانات، وإنما إيجاد الوسائط والقنوات التي يتم من خلالها نشر المعرفة وتحويل المعلومات إلي رصيد تراكمي يفعل عملية إنتاج المعرفة، وتكوين رأس مال معرفي يدفع عجلة التنمية الإنسانية إلي الأمام.

ويحلل التقرير في هذا الفصل تحليلا ناقدا التنشئة الاجتماعية ومراحل التعليم المختلفة ووسائل الإعلام والترجمة في البلدان العربية. وركز التقرير على محورية مرحلة الطفولة في عملية التنشئة، ودعا إلي ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية التي أكدت على أهمية خبرة الطفل الاجتماعية وأسلوب تعليمه.

وفيما يخص التعليم يرى التقرير أن التوسع الكمي في التعليم ما زال منقوصا في البلدان العربية، على الرغم من الإنجازات التي تحققت على هذا الصعيد منذ منتصف القرن العشرين، نتيجة لارتفاع معدلات الأمية خاصة بين الإناث في بعض البلدان العربية الأقل تطورا. وتدني نسب الالتحاق بالمراحل العليا من التعليم النظامي، وتناقص الإنفاق على التعليم، وخلص التقرير إلي أن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تكمن في تردي نوعية التعليم، حيث يسود البلدان العربية نوعا من التعليم لا يساعد على تنمية قدرات ومهارات الإنسان، ويؤدي إلي غياب المهارات الإبداعية الخلاقة.

ويرصد التقرير أن انخفاض مستوى المرتبات للمعلمين في البلدان العربية يضطرهم إلي القيام بأعمال أخرى تجعلهم غير قادرين على إعطاء تلاميذهم الرعاية الكفاية.

كذلك يؤدي نقص الإمكانات المتاحة وسوء المناهج وظاهرة تكدس الفصول إلي خفض قدرات المعلمين في التفاعل الحيوي مع تلاميذهم.

وفيما يخص المناهج وسياسات التعليم يرى التقرير أن المناهج الدراسية العربية تكرس الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع التفكير النقدي الحر القادر على نقد المسلمات الاجتماعية والسياسية ويدفن النزعة الاستقلالية والإبداع. وعلى صعيد سياسات التعليم تعاني البلدان العربية من غياب رؤية متكاملة واضحة للعملية التعليمية وأهدافها. ويرى التقرير أن حجر الأساس في النهوض بالتعليم هو تقوية اللغة القومية وتطويرها لتصبح قادرة على استيعاب العلوم الحديثة وتوطينها مع الحرص على تعلم اللغات في الوقت نفسه.

وفيما يخص نوعية التعليم العالي يرى التقرير أن السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية هي حداثة العهد وقلة استقلالها ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة، ودعا التقرير إلي استخدام أسلوب التعليم الإبداعي في كليات الطب العربية مستشهدا بثلاث تجارب عربية في هذا المضمار (مصر-السودان-البحرين).

وفيما يخص نوعية تعليم علوم الحاسوب في الجامعات العربية أشار التقرير إلى مشروع تحسين نوعية التعليم الجامعي في البلدان العربية، والذي تبناه المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم تقييم نوعية تعليم علوم الحاسوب الآلي في ١٦ جامعة عربية واعتمد المشروع خمس معايير للتقييم هي المستوى الأكاديمي-والتدريس والتعليم وتطور الطلبة-ومواد التعليم- وضمان الجودة وتحسينها، وكانت نتائج التقييم كالتالي:

*على المستوى الأكاديمي، حصلت جميع البرامج المشاركة (عدا واحد) على الموافقة من فئة مقبول ولم يصل أيا منهم إلي درجة الموافقة مع الإشادة.

*مقارنة محتوى مناهج الدراسة للبرامج المشاركة مع منهاج الاختبار الدولي لعلم الحاسوب أوضحت قصور مناهج الجامعات المشاركة على تغطية جميع المهارات الأساسية لتعليم علوم الحاسوب.

*يبلغ عدد الجامعات التي تطابقت مناهجها مع منهاج الاختبار الدولي ثماني جامعات فقط.

*وفيما يخص مدى التطابق مع كل أجزاء منهاج الاختبار الرئيسية الخمسة تطابقت مناهج جميع الجامعات بما يزيد عن ٧٠% مع كل من الجزأين التقليديين من المنهاج، وهي أسس البرمجة وأنظمة البرمجيات. بينما لا يصل عدد الجامعات التي تطابقت مناهجها مع الأجزاء الثلاثة الأخرى (تنظيم وهندسة الحاسب-نظريات علم الحاسوب-والتطبيقات الحاسوبية) إلي ثلث العدد الكلي للجامعات المشاركة.

*المعدل الإجمالي لسلة المؤشرات التفصيلية يقل عن مستوى مقبول لثماني جامعات ويقارب مستوى جيد لثلاث منها.

إنتاج المعرفة

ويطرح الفصل الثالث من تقرير التنمية البشرية سؤالا محوريا يتعين على البلدان العربية الإجابة عنه، وهو: ما هي السبل للنهوض بإنتاج المعرفة في البلدان العربية؟، وما هي الوسائل التي تمكننا من توطين العلم حقا دون الوقوف عند استيراد بعض تطبيقاته ونتائجه؟، كما يتعرض إلي إشكالية إنتاج المعرفة في البلدان العربية في المجالات العلمية والتقانية، والأدبية والفنية؟ وما هي العوامل المؤثرة في مكونات الوضع الراهن؟، ويرى التقرير أن البحث عن إجابات لهذه الأسئلة هو بداية الطريق لتحويل البلدان العربية إلي مجتمعات منتجة للمعرفة.

وفيما يلي مسح سريع لما تضمنه التقرير عن الإنتاج العلمي في العلوم الطبيعية والتطوير التقاني في البلدان العربية:

فيما يخص نواتج البحث العلمي والتطوير التقاني أوضح التقرير صعوبة الحصول على معلومات حديثة ودقيقة حول مخرجات أنشطة البحث في العلوم الطبيعية، كما توجد حاجة ملحة لتوفير بيانات ومعلومات شاملة وحديثة تكفي للتوصيف والتحليل المنطقي لهذا القطاع الحيوي لاكتساب المعرفة.

وقد استند التقرير إلي ثلاث عوامل لقياس مخرجات البحث العلمي وهي المنشورات العلمية، وبراءات الاختراع، والابتكارات.

فعلى صعيد النشر العلمي، تقع الدول العربية وفق عدد المنشورات العلمية للسكان(٢٦ بحثا لكل مليون فرد في العام ١٩٩٥) ضمن المجموعة المتقدمة من الدول النامية والتي تضم البرازيل (٤٢ بحثا)، والصين (١١ بحثا)، والهند (١٩ بحثا) وإن كانت الفجوة لا تزال شاسعة على مستوى الإنتاج في الدول المتقدمة مثل فرنسا (٨٤٠) وهولندا (١٢٥٢)، وسويسرا (١٨٧٨). كما أشار التقرير إلي ارتفاع معدل حركة النشر في العقود الثلاثة الماضية، بمعدل ١٠% سنويا، إلا أن هذه الزيادة لا تزال متواضعة مقارنة مع الزيادة التي حققتها بعض البلدان النامية الأخرى مثل البرازيل والصين والنمور الآسيوية. وعلى مستوى المؤسسات العلمية العربية بلغت عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من ٥٠ بحثا خلال العام ١٩٩٥ (٢٦) مؤسسة، والتي نشرت أكثر من ٢٠٠ بحث خمس مؤسسات.

وبفحص مضمون هذه المنشورات، تبين استحواذ مجالات الطب والصحة وعلوم الحياة على ٣٢% من نتائج البحث والتطوير الإجمالي المنشور للدول العربية في عام ١٩٩٥، والكيمياء التطبيقية على ١٩% من مجمل الأبحاث خلال العام نفسه، بينما لا يتجاوز ما نشر في مجالات الفلك والكيمياء والفيزياء والرياضيات ١٠% من مجموع ما نشر.

وفيما يخص براءة الاختراع، تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية ضعف نشاط البحث والتطوير، وتخلفه عن الدول المتقدمة وبلدان أخرى نامية، فوصل عدد براءات الاختراع العربية المسجلة في الولايات المتحدة إلي ٦ براءات في البحرين، ومصر ٧٧، والأردن ١٥، والكويت ٥٢، وعمان ٥، والسعودية ١٧١، وسوريا ١٠، والإمارات ٣٢، واليمن ٢، وتجدر الإشارة إلي أن براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تشمل نسبة كبيرة من براءات اختراع مسجلة من قبل جهات أجنبية.

وعن مدخلات البحث والتطوير التقاني رصد التقرير عملية إعداد العاملين في إنتاج المعرفة، والعاملون في البحث والتطوير والإنفاق على البحث والتطوير، ومؤسسات التعليم العالي كأحد أهم المدخلات في دورة حياة إنتاج المعرفة، وتبين من الإحصاءات الارتفاع المطرد في عدد المنتسبين إلي مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة المنتسبين من الإناث، كما تبين قلة نسبة المتخصصين في العلوم الأساسية والهندسة والطب والمواد العلمية الأخرى، وهو ما يعد مؤشرا سلبيا في إطار الجهود المبذولة من أجل بناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلوم والتقانة.

وتبين أن الأردن تليها الجزائر من أكثر البلدان العربية تخصصا بفروع العلوم في التعليم العالي. وقد خلص التقرير إلي أن هناك ندرة وعدم تكامل في البيانات المتوفرة حول عدد العاملين في البحث العلمي والتطوير على مستوى الوطن العربي، إلا أنه توجد بعض المؤشرات التي تبين ما يلي:

١- العدد الإجمالي للباحثين المتفرغين للبحث في البلدان العربية يبلغ حوالي ٣٥٠٠٠ باحث، يعمل نصفهم في مصر.

٢- تبعا لإحصائيات ١٩٩٦، يتوافر في المتوسط ٣,٣ باحث (من حاملي الماجستير والدكتوراه) لكل ١٠٠٠٠ فرد من القوى العاملة، وتعد هذه النسبة متدنية،

إذ تمثل ٣إلى١٠% من قيم هذا المؤشر في البلدان المتقدمة.

٣- تدني نسبة الفنيين العرب مقارنة بالدول المتقدمة، فيوجد ٥٠ فنيا لكل مليون مواطن.

٤- تفاوت نسبة عدد الإناث المساهمات في مؤسسات البحث العلمي في البلدان العربية، وترتفع النسبة في مصر عن البلدان العربية الأخرى، إلا أن العنصر النسائي لا يزال غير مستغل بشكل كامل.

وفيما يخص الإنفاق، بين التقرير تدني مستوى الإنفاق على البحث والتطوير، والحاجة الملحة إلي رصد مخصصات مالية تفوق الضعف حتى يمكن توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، فتصل نسبة ما تنفقه البلدان العربية على البحث العملي إلي ٠,٢% من الناتج القومي، وتتفاوت هذه النسبة من بلد عربي لآخر، في حين تتراوح النسب في البلدان المتقدمة بين ٢,٥% إلي ٥%، وتسهم المصادر الحكومية في البلدان العربية في عملية البحث العلمي بـ ٩٧% من الإنفاق وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو ٣% بينما تزيد هذه النسب في الدول المتقدمة عن ٥٠%.

وفيما يخص مؤسسات البحث العلمي خلص التقرير إلي أن معظم مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلي منتج استثماري، فيتسم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والمراكز المرتبطة ببعضها بالطابع الأكاديمي عموما، وإن كانت هناك توجهات ملموسة في بعض البلدان العربية مثل الجزائر، والعراق، وقطر، وليبيا، ومصر، والمغرب، لربط نسبة من الأبحاث بالاحتياجات المجتمعية.

وعلى صعيد الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية خلص التقرير إلي وجود نوع من التمحور حول الذات في كافة مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وغياب تراكم رصيد علمي عربي عن الآخر، وبين التقرير وجود إنتاج معرفي عالي المستوى في مجالات الفنون المختلفة (الأدب-المسرح-السينما-الموسيقى-الفنون التشكيلية)، ولكنه يعد قليلا ولا يتناسب مع حجم العالم العربي بإمكاناته البشرية والطبيعية. ويرى التقرير أن أشكال الرقابة المختلفة التي يخضع لها المبدع العربي تعد من أهم التحديات التي يواجهها لأنها تتعارض مع سمة أساسية للإبداع الفني، وهي كسر المحظورات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية وتعرية المسلمات التي تسود أي مجتمع.

الثقافة

أشار التقرير عندما تحدث عن الثقافة فى الفصل السادس إلى أن المعرفة لا تنشأ من فراغ مجتمعي، ولكن فى مجتمع معين له واقع وتاريخ وسياق إقليمي وعالمي.

وأوضح التقرير أن منظومة المعرفة تتأثر بمحددات مجتمعية ثقافية واقتصادية وسياسية، ومن أهم هذه المحددات الثقافة، الثقافة العالمية والثقافة الشعبية. وفى سياق الثقافة العربية، يعتبر التراث الفكرى مكونا أساسيا منها، واللغة الحامل الأدنى لها، والدين المنظومة الاعتقادية الرئيسية الشاملة التى توجه حياة هذه الثقافة، أما القيم(الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والسياسية) فهى التى تحكم الفعل وتوجهه فى منظومة الثقافة العربية. لذا فقد عرف التقرير الثقافة على أنها "إنتاج البشر من أفكار وتصورات وعادات ونظم اجتماعية وسياسية ومداولات اقتصادية وفعاليات أدبية وفنية وثقافية عبر التاريخ".

بهذا المعنى فإن التراث يظل ظاهرة تاريخية بمعنى أن جملة وقائعه بشروط تاريخية ذاتية أو موضوعية، وأن سمة التغير والضرورة والتجاوز تؤثر تشكله وحراكه ومصيره.

ونوه التقرير بأن اهتمام العرب المحدثين بتراثهم الفكرى(اللغوى-الأدبى-التاريخى-العلمي-الفلسفي) انتعش فى أواسط القرن التاسع عشر مع دخول الطباعة والاتصال بالغرب، ونتيجة لذلك يطرح التراث الفكرى العربي اليوم مشكلات معرفية أساسية، وذلك لاتصاله بالمعرفة ومناقضته لها فى آن واحد، فهو متصل بالمعرفة لأنه متصل باللغة وبالدين وبالعلوم، بالثقافة، وهو مناقض لها لأن النظر فيه لا يجرى فى أغلب الأحيان وفق مطالب العلم وإنما تكتنفه العاطفة والأمانى.

وتحدث التقرير أيضا على العقلية العربية باعتبارها قد أثارت جدلا واسعا بين من يراها عقلية ذات خصائص تجزيئية عاجزة عن التركيب والتجريد ولا تملك الكفايات الضرورية للإبداع، وبين من يرى عكس ذلك خاصة فى ظل سيل الكتابات العربية حول الشخصية العربية والنقد الذاتى لها.

ونتيجة لهذا الجدل يتضح أن العقل العربي نفسه لم يكن خالصا فى تشكله وتطوره التاريخى لما هو عربي خالص، وإنما خضع لتفاعلات عقلية ونفسية واجتماعية وكونية، فجاءت منتجاته

متنوعة ثرية متطورة، وجاءت منهجياته متعددة متباينة، والحقيقة الأكيدة هنا أن التجديد والإبداع وإنتاج المعرفة يتوقف على العناصر الرئيسية والقيم الكبرى التى يتم زرعها وتوظيفها فى المنظومة الثقافية، وبذلك يكون العقل العربي نظاما متطورا منفتحا على أبواب المعرفة والفعل والصنع، حائزا على كفايات الإنتاج والتطور والإبداع فيها.

وناقش التقرير موضوع شديد الأهمية، وهو تأثير الدين على العقلية العربية والمعرفة، واعتبر أن علاقة الدين بالمعرفة ترتبط ارتباطا عضويا بالمفهوم الذى يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا، وفى النصوص الدينية الإسلامية نتبين حالة من التوازن المنشود بين الدنيا وبين الدين، أو بين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة، فمن الوجهة التاريخية فإن الإسلام والحضارة التى انبثقت عنه شددا على ضرورة الاهتمام بالعالم المادى والعلوم، وشجعا على المعرفة فى جميع نواحى الحياة، بما فيها اللغة والأدب والفكر وكذلك العلوم الطبيعية والرياضية، لكن مع التطورات فى العالم العربي المعاصر وظهور بعض المشكلات، أفضى ذلك إلى تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع فئة من علماء الدين المحافظة ودفعهم إلى تأويلات للإسلام خادمة للحكم، ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصة فيما يتصل بحرية الفكر ومساءلة الناس للحكم ومشاركة النساء فى الحياة العامة، ودفع ذلك إلى بروز تيارات تعتمد على العنف كوسيلة للعمل السياسى، وأيضا أفرز مناخ الاستبداد جماعات إسلامية متشددة تعتمد على العمل السرى، وبلغ الصدام مداه ليس فقط مع الدولة لكن مع الآخر، ومن أبرز تجليات ذلك تداعيات أحداث (١١) سبتمبر/أيلول التى نتج عنها تعرض الدين الإسلامي لموجة قاسية من التعريض والتشهير والنقد تنم عن جهل عميق فى كثير من الأحيان، وافتراء صريح فى أحيان أخرى.

وتحدث التقرير أيضا عن حوامل التراث الفكرى العربى، وحددها فى أنها الوحى الذى مثل أساسا معرفيا أول خاصة فى القرنين الأول والثانى الهجرى، لكن التفاعل الحضارى الإنسانى وانتشار الإسلام فى فضاءات أخرى ونقل التراث العلمى والفلسفي القديم، كل ذلك أعلى من شأن العقل، وبدأ الحديث عن التقابل بين العقل والنقيض إلى أن ولد تيار ثالث توفيقي بينهما، لكن تدهور الحياة السياسية والاقتصادية فى الدولة الإسلامية خاصة فى أعقاب انهيار الدولة العباسية أعلى من الأمور الغيبية وخاصة السحر وظاهرة ما يسمى ثقافة الخرافة والتى مازالت لها تأثير حتى يومنا هذا، خاصة فى البيئات الشعبية، أى أن الوحى والعقل والمركب منهما والوجدان والذوق والسحر هى على التوالى حسب التجربة التاريخية العربية الأسس المعرفية التاريخية للفكر العربي.

وخصص التقرير جزءا للحديث عن اللغة العربية، نظرا لأن اللغة من أبرز سمات المجتمع الإنسانى بوصفها الإدارة التى تصنع من المجتمع واقعا، فهى المنظار الذى من خلاله يدرك الإنسان عالمه، وهى العامل الحاسم الذى يشكل هوية هذا الإنسان، ويضفى على المجتمع طابعه الخاص.

وشخص التقرير مظاهر أزمة اللغة فى: عدم توافر سياسة لغوية على المستوى القومى، وضمور سلطة المجامع اللغوية وقلة مواردها، وتعثر عملية التعريب، وقصور الوعى بدور اللغة فى تنمية المجتمع، والصعوبات التى تثيرها ثنائية الفصحي والعامية، بالإضافة إلى ضعف النشر الإلكتروني باللغة العربية وقلة البرمجيات المتقدمة فيها.

وتنطوى علاقة اللغة العربية بنقل المعرفة واستيعابها على جملة من القضايا أهمها: تعريب التعليم الجامعى، وتعليم اللغة العربية.

فبالنسبة لتعريب التعليم الجامعى أصبح ذلك شرطا أساسيا لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية فضلا عن استيعاب المعرفة المتسارعة المتجددة. ومن هنا فإن عدم تعريب العلوم يمثل عقبة فى إقامة جسور التواصل بين التخصصات العلمية المختلفة، ويتوازى مع ذلك-أى مع جهود التعريب-زيادة الجهد المبذول فى تدريس اللغات الأجنبية.

المشكلة المحورية الأخرى هى تعليم اللغة العربية ذاتها والتى تعانى من أزمة حادة سواء فى المحتوى أو فى مناهج التدريس ذاتها، كما أن اللغة العربية الفصحى أصبحت ليست لغة الكلام، وإنما هى لغة القراءة والكتابة ولغة المثقفين الأكاديميين، لا لغة التعبير اليومي المعتاد، ولذا أصبح حريا العمل على تقوية اللغة العربية وتأكيد إمكان قدرتها على مواكبة التطورات التقنية والمعلوماتية، فضلا عن توطيد العلاقة بينها وبين اللغات العالمية.

وفى ضوء ذلك كله يمكن القول أن أزمة اللغة العربية هى أزمة مركزية لا تقل خطورة عن غيرها من الأزمات، لذا

يتعين استغلال الفرص المتاحة ومنها: الثورة العلمية التى تشهدها اللغويات الحديثة والإفادة مما تزفر به الإنترنت من مواقع لتعليم وتعلم الإنجليزية لغير الناطقين بها، وتعاظم الاهتمام العالمي بالتنوع اللغوى، هذا إلى جانب المبادرات الشخصية للباحثين فى معالجة اللغة العربية آليا.

وأشار التقرير إلى الدور الهام الذى يجب أن تلعبه الدولة فى مساندة جهود التنمية اللغوية سواء تعلق الأمر بصياغة السياسة اللغوية أو بتوفير الموارد المالية الضرورية لأداء المجامع اللغوية لمهماتها، أو بتوجيه أجهزة الإعلام الرسمية للتصدى للقضايا اللغوية، أو بمساهمة الدولة لتطوير جمعيات اللغوية والتعليمية العربية، لكن التقرير أوضح أن هذه ليست مهمة الدولة- رغم الإقرار بمحوريته-إذ يجب تضافر الجهود مع جهود الجمعيات الأهلية المعنية بحماية اللغة العربية وتطويرها.

موضوع آخر خصص له التقرير حيزا وهو موضوع الثقافة الشعبية التى تشكل مستودعا ضخما من الخبرة ومن الاجتهادات الإبداعية التى أسهمت وتسهم فى إثراء الحياة العقلية والوجدانية والسلوكية للناس جميعا، وإذا ما استعرضنا مكوناتها سنجد أنها تضم ما يعبر عن صوتين: صوت اتباعي يحوص على اتباع ما هو معهود، وصوت إبداعي يدعو لمساءلة الواقع ويحض على الاستزادة من المعرفة.

واعتبر التقرير أن الثقافة الشعبية والسير تحفل بالمعرفة التاريخية والجغرافية والإنسانية، لذلك كان صون هذه السير والمحافظة عليها أمر ضروريا للثقافة والمعرفة، كما أن الثقافة الشعبية تتردد على الدوام فى اجتماعات الجماعة الشعبية فتكون سبيلا إلى تبادل المعرفة التاريخية والأحكام المتصلة بالأعراف.

ويخلص التقرير فى هذا الجزء إلى أن الثقافة العربية فى تجربتها التاريخية لم تشكل نظاما ثقافيا مغلقا، وإنما عبرت عن قدرة عظيمة على الانفتاح والنماء وتجاوز الذات، وتقلبت مع خبرات الأمم الأخرى، ويرجع بعضها إلى عصر التدوين العلمي والالتقاء بالحضارة اليونانية وعلومها وخاصة فى القرنين الثالث والرابع الهجرى/التاسع والعاشر الميلادى، أما الخبرة الثانية الكبرى فكانت غداة التقاء العالم العربي الحديث بالمدنية الغربية منذ مطلع القرن التاسع عشر، وكانت حصيلة ذلك تجددا فى التراث الثقافى العربي المنحدر من الماضى، والأخذ من أسباب الحداثة والتحديث، وإنتاج غنى فى جميع قطاعات المعرفة، لكن نتج عن ذلك جملة من المشكلات أهمها: مشكلة الذات والآخر، ومشكلة الشخصية الحضارية، وهواجس انقراض اللغة أو الثقافة، وتضاءل الهوية أو تبددها.

وأصبح الحل الحالي هو أن تخوض الثقافة العربية هذه التجربة الكونية الجديدة، فهى لا تستطيع الانغلاق على ذاتها والاعتماد على الماضى والثقافة الموروثة فى عالم ينتج كل أشكال المعرفة.

البنية الاجتماعية والاقتصادية

خصص الفصل السابع من هذا التقرير للحديث بصورة إجمالية عن"البنية الاجتماعية والاقتصادية" على اعتبار أن هناك علاقة تأثير متبادل بين البنى الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومجتمع المعرفة-الذى هو محور التقرير-من جهة أخرى.

وشخص التقرير عدد من السمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد فى البلدان العربية مثل:الاعتماد الكبير على إنتاج المواد الخام وعلى رأسها النفط، وهو ما يسمى بنمط اقتصاد الريع، ويرتبط بذلك استقدام الخبرة من الخارج لسهولته وسرعة تبلور ريع اقتصادى على توظيفه، إلى جانب ذلك هناك جزء كبير من النشاط الاقتصادى يتركز فى النشاطات الأولية مثل الزراعة، وفى الصناعة المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية التى تعتمد إلى حد كبير على رخص الإنتاج من شركات أجنبية.

ويضيف التقرير إن التعاون البيني العربي المحدود قد أدى إلى تضييق الأسواق والانكفاء الداخلي للاقتصادات التى غدت أكثر تعرضا للاحتكارات.

وتحدث التقرير عن تأثير تركز المال والثروة فى أيدى فئة محدودة، واعتبار أنه رغم نجاح ذلك فى تنمية المجتمع بعض دول العالم، لكن الوضع مختلف بالنسبة للدول العربية، حيث أن انفتاح أسواق رأس المال الذى أتاحته العولمة يقلل من فرص النمو المحلى من خلال التركز، ويضيف أن الاستثمار المنتج لا الاستثمار فى الأصول العقارية التفاخرية هو الذى يرفع الإنتاجية والقدرات التنافسية للاقتصاد، وهو نمط الاستثمار المحفز بشدة للنمو الاقتصادى وبناء مجتمع المعرفة. ويمضى التقرير ليعدد عيوب النظم الاقتصادية العربية، والتى تتمحور

حول ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة عكس الوضع فى دول جنوب شرق آسيا، كذلك ضعف المنافسة حيث أن غياب الشفافية والمساءلة قد سمح بقدر من التلاحم وأحيانا التطابق بين النخب السياسية ونخب الأعمال، إضافة إلى غلبة القطاع العام على التنظيم الاقتصادى فى البلدان العربية خاصة فى حقب سابقة، كما أدى ضمور التعاون العربي إلى ضيق الأسواق المحلية وانغلاق الاقتصادات العربية قطريا، لكن تظهر بعض النماذج التى انفتحت على العالم مثل دبي والكويت والبحرين. ويتحدث التقرير عن النمو الاقتصادى ويذهب إلى أنه أصبح متواضع خلال العقدين الأخيرين وانخفض إلى اقل من نصف مستواه إبان"الفورة النفطية الأولى" فى السبعينات، كما أن الاقتصادات العربية تعانى من انخفاض حاد فى الإنتاجية إذا ما قورنت بغيرها، ويورد التقرير مجموعة من الإحصاءات التى تؤيد هذه الفكرة.

وفيما يتعلق بتوزيع الدخل أقر التقرير بأن هناك سوء توزيع للدخل والثروة وأدى ذلك إلى تقليص فرص الفقراء فى انتشال أنفسهم من الفقر عبر اكتساب القدرات البشرية فى مجتمعات لا يسمع فيها لهم صوت، حيث يزيد الأمر سوءا إذا ما لاحظنا أن هناك ترابط بين الثروة والقوة السياسية، لكن التقرير أشار إلى افتقار الدول العربية إلى بيانات دقيقة حول ظاهرة الفقر، مما يقلل وضوح الصورة.

كذلك رصد التقرير ظاهرة دور منظمات العمل الأهلي فى مجالي الصحة والتعليم، وأشار إلى دورها البارز قبل فترات الحكم الشمولى.

ويخشى التقرير -كنتيجة لظاهرة الفقر- تضاءل حجم الشريحة المتوسطة وهى الطبقة التى يمكنها التعامل مع المعرفة وإنتاجها خاصة إذا ما تردى حال التعليم.

كذلك كان لتوزيع السلطة الذى توازى فى أحيان كثيرة مع توزيع الثروة آثاره فى أخلاق الأفراد والمجتمعات، وبدا أن استشراء المنفعة وتقديم الخير الخاص على الخير العام، والفساد الاجتماعي والأخلاقي وغياب النزاهة والمسئولية ترتبط جميعها بشكل أو بآخر بهذا التفاوت غير العادل أو غير المتكافئ.

ويوضح التقرير أنه كنتيجة للفورة النفطية فإن عددا من القيم قد تغيرت وتراجعت قيمة المعرفة وأفرغت من مضمونها، كما ساهم القمع والتهميش فى قتل الرغبة فى الإنجاز والانتماء، ومن هنا ساد الشعور باللامبالاة والاكتئاب السياسي.

وارتبطت بظاهرة الفورة النفطية نمط من الهجرة إلى البلدان العربية النفطية وهى هجرة مؤقتة للعمل، وأشار فى هذا الصدد أن سياسات وإجراءات بلدان المقصد والتقلبات السياسية والنزاعات حالت دون أن يترتب عليها تبادل بشرى محسوس باستثناء العراق فى بعض الأوقات.

أما تيار الهجرة الثانى الذى تحدث عنه التقرير فهو التوجه إلى البلدان الغربية المتقدمة، وزادت فيه نسبة الاستيطان فى بلدان الاستقبال مقارنة بالتيار الأول، وداخل هذا التيار نميز بين الذى نشأ فى بلدان شمال أفريقيا وتوجه إلى أوروبا، خاصة بلدان القوى الاستعمارية القديمة وقد ضم جميع مستويات التعليم والمهارة وإن غلب عليه العمال غير المهرة.

أما التيار الفرعي الثانى، ولعله الأهم فى منظور المعرفة، فقد اقتصر على هجرة الكفاءات عالية التأهيل إلى البلدان الغربية المتقدمة وغلب عليه نمط الاستقرار فى بلدان المقصد.

ويرى التقرير أن الهجرة الداخلية بين الدول العربية ساهمت فى توثيق العلاقات العربية، وإن شابتها صعوبات فى أحيان، إلا أن هجرة الكفاءات عالية التأهيل للغرب المصنع تعد من أخطر الظواهر على اكتساب المعرفة فى الوطن العربي، وربما يرجع ذلك إلى غياب البيئة المجتمعية والإمكانات التى يمكن أن تؤدى إلى قيام الكفاءات بدورها المنشود وفى منظومة المعرفة وفى نهضة بلادها.

السياق السياسي

وفى الفصل الثامن تبدو المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية التى خلص التحليل إلى أنها كانت، بدورها، أكثر تعويقا من أى سمات ثقافية.

تلعب السلطة السياسية دورا جوهريا فى توجيه المجال المعرفي، وتقدمه أو تخلفه، وذلك حسب طبيعة تلك السلطة، والحمولة المعرفية (الوعى المعرفى كميا ونوعيا) التى توجه حكمها وسلوكها مع محكوميها. فالسلطة السياسية فى البلدان العربية تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذى ينسجم مع توجهاتها وأهدافها، وهى بالضرورة تحارب الأنماط المعرفية المعارضة، وذلك ما يفسر الصراع المعرفى فى الوطن العربي باعتباره صيغة للصراع حول السلطة السياسية.

وتنبثق النخبة المثقفة على امتداد الوطن العربي من أوساط السلطة السياسية المحالفة والمعارضة، متبنية نمطا أو أنماطا معرفية قد تكون متطابقة مع هذا التوجه السياسي أو ذاك. وتفريط فئة واسعة من النخبة العربية المثقفة في استقلالية المجال المعرفي قد أدى إلى هيمنة الأنظمة السياسية عليها، مما مكنها من استقطاب وتوجيه عدد من المثقفين نحو المفاهيم التى تخدم توجهاتها، وأدى ذلك إلى بروز نزعات تبريرية فى أوساط بعضهم تعمل على تعزيز الشرعية للسلطة السياسية، ورغم ذلك يهمش هؤلاء عندما تحتاج السلطة السياسية إلى المشورة بشأن الخيارات السياسية التى تقوم على الدراية والعلم، حيث يفضل الحاكم فى هذه الحالات أهل العلم من خارج البلاد.

ويشكل عدم الاستقرار السياسي واحترام الصراع والتنافس على المناصب النابع من الافتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة للتداول السلمي على السلطة، أى الديمقراطية، يشكل عائقا سياسيا أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائى وترسيخها فى التربية العربية. فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر تحويل مسألة الأمن إلى بند رئيسي فى جدول أعمال السلطة السياسية وهذا ما يقود بشكل حتمى إلى اضطرارها إلى تكريس القسم الأكبر من الاستثمارات فى قطاعات أمن النظام. ومن الطبيعي أن تكون قطاعات الثقافة والمعرفة والبحث العلمي هى القطاعات التى تتعرض قبل غيرها إلى الإهمال، سواء من حيث الاهتمام السياسي أو من حيث تخصيص الاستثمارات المادية، وتجاوزت الأثار ذلك لتشمل أثارا أعظم، وهى حرمان هذه الميادين المعرفية أيضا من المواهب البشرية التى تفضل الذهاب إلى مؤسسات عسكرية وأمنية وإدارية بيروقراطية.

ويشكل إخضاع مؤسسات البحث العلمي للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة، وتقديم مقاييس الولاء فى إدارة هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وتقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين، وفى وسط الرأى العام معا، وما يقود إليه من تكبيل للعقول الحية وإخماد لجذوة المعرفة وقتل لحوافز الإبداع، يشكل كل ذلك السبب الرئيسي لتخلف المنظومة العلمية التقنية وضعفها الإدارى والمعرفى وعجزها عن الإنتاج والإبداع.

إن التغلب على هذه المعوقات لا يتحقق إلا بتأسيس مجال معرفى مستقل يعمل على إنتاج المعرفة وتنميتها باستقلال عن الإكراهات السياسية، ولن يتأتي ذلك إلا بترسيخ قيم الديمقراطية السياسية من جهة، وديمقراطية المعرفة وحرية اكتسابها وإنتاجها من جهة أخرى.

وإذا كان من المفروض أن يكون القانون أول من يضمن للمواطن حقه فى المعرفة، وفى حرية الفكر والرأى، وما يستلزمه من حقوق، فإن القوانين العربية تعانى من مشكلات بنيوية متعددة تفقدها فعاليتها، كما أن سوء تطبيقها يحولها فى أغلب الأحيان إلى قوانين شكلية، لا تشجع الناس على الاحتكام إليها أو إلى القضاء.

ورغم أن أكثر الدول العربية قد وقعت على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن هذه المعاهدات لم تدخل بعد فى الثقافة القانونية لهذه الدول، ولم تستعمل كرافعة على مستوى التشريع.

وليست مشكلة الحرية فى الوطن العربي مع القوانين، وإنما فى الخروج عنها، وفى تفشي القمع، وعشوائية إجراءاته، وفى هيمنة الرقابة، واحتكار النظام السياسي، لها ليضيق بها على الحريات التى اعترف بها ظاهريا. إن مسيرة تقييد الحريات فى الوطن العربي، تشير إلى فارق تمثله القيود القانونية على المطبوعات والجمعيات، والتجمعات العامة، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية. وذلك ما يمنعها من القيام بأدوارها التواصلية والثقافية، وبمهمتها فى نشر المعرفة، وتنوير الرأى العام، باعتبار ذلك حقا للمواطن يكفله القانون والمواثيق الدولية.

إن التقييد الأخطر من هذا، هو ذلك الذى تقوم به السلطات الأمنية متجاوزة المؤسسات الدستورية والقوانين متذرعة بمقتضيات الأمن القومى الذى لا توضح معاييره، لمصادرة مطبوعات أو منع أخرى من دخول البلد، ولمنع بيع بعض الكتب خلال المعارض وتشجيع نوعيات أخرى، أن كبح جماح الحريات بدعوى"المحافظة على الأمن"، أو عدم الإخلال بـ"النظام العام" أوبـ"الأخلاق" يحول دون الإبداع والابتكار فى بعض المجالات، ودون نشر ناتج الإبداع عندما يزغ رغم التضييق والقهر.

ومع التطور الثقافي الهائل الذى شهده العصر الحديث/عصر المعلوماتية، أصبحت حماية حقوق المؤلف، هى حجر الزاوية فى البناء الحضارى للأمم الآخذة بأسباب الرقى والازدهار. وبالرغم من مشاركة معظم الدول العربية فى منظمة أو

اتحاد دولي لحماية الملكية الفكرية، فإن تطور قانون الملكية الفكرية فى الوطن العربي مازال يشبه حركة تطور باقى القوانين، قلة فقط من الدول العربية تنص قوانينها صراحة على الحقوق المعنوية للمؤلف.

إن العولمة تتيح لا ريب فرصا هائلة لاكتساب المعرفة وتحسين أداء منظومة المعرفة المحلية خاصة فى مجالات التعليم والبحث والتطوير التقاني، كما أن السياق العالمي من ناحية أخرى يحمل مخاطر محتملة على منظومة اكتساب المعرفة فى البلدان العربية، تزداد مغبتها فى حال قعود تلك الأخيرة عن تشييد منظوماتها المعرفية وتطوير أدائها بإطراد. فالعولمة بشكلها الراهن وتنظيماتها القائمة أقرب إلى آلية لتكريس هيمنة الأقوى على مقدرات العالم فى المعرفة والاقتصاد، ومن ثم فى فرص التنمية، منها إلى نظام عالمي يساعد البلدان النامية على التقدم الإنساني.

رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة

ووضع التقرير أركان خمسة لإقامة مجتمع المعرفة فى البلدان العربية، وهى:

١- إطلاق حريات الرأى والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح، باعتبار هذه الحريات هى الضامن لمختلف أصناف الحرية والأبواب المساعدة على إنتاج المعرفة، ووسيلة لفتح أبواب الاجتهاد والإبداع والابتكار وحيوية البحث العلمى والتطوير التكنولوجى جنبا إلى جنب مع التعبير الفنى والأدبى، وفى ذلك فلا بد من تنقية المنظومة القانونية من العوائق والقيود.

٢- النشر الكامل للتعليم الراقى النوعية، والتى تعنى بإصلاح نظم التعليم من خلال أعضاء الأولوية للتعليم فى الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسى وزيادته زمنيا لعشر سنوات فى حده الادنى، والتركيز الكبير على النهوض بالتعليم العام وبالتقييم الدورى والمتحرر للنوعية فى كافة مراحل التعليم، مع توفير أسس جديدة كفيلة بتعليم الكبار.

٣- توطين العلم وبناء القدرة الذاتية فى البحث والتطوير التكنولوجى فى كافة الأنشطة الاجتماعية بتشجيع البحث وإقامة منظومة عربية للإبداع والابتكار العلمى يتعمق فى كل قطر ونسيجه المجتمعى وبتكامل ويتعزز بإمدادات عربية ودولية قوية، وهو ما يحتاج للإسراع فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر حوافز تشجيعية على التفاعل مع المعلومات، خاصة إذا ما اعتمدت اللغة العربية كعنصر أساسى فى كتلة إعلامية عربية تنافس بفعالية بقية الكتل الدولية.

٤- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، عبر تطوير الموارد المتجددة والقابلة لذلك بالقدرات التكنولوجية والمعرفية الذاتية والمتطورة، من خلال تنويع البنى الاقتصادية والأسواق، ووجود تطوير أقوى للتفاعل مع الاقتصاد الجديد من خلال تعزيز نسق حوافز مجتمعى يعزز من موقع اكتساب المعرفة وتوظيفها فى عملية التنمية الإنسانية، وذلك للتغلب على الأوضاع القائمة التى تتمركز فيها القيم حول الملكية المادية والحظوة لدى أصحاب المال وأصحاب السلطة.

٥- تأسيس نموذج معرفى عربى عام، يتصف بالأصالة عبر العودة إلى :

أ-صحيح الدين والتوقف عن توظيفه بشكل مغرض وحفز الاجتهاد وتكريم المجتهدين واستعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها عن السلطة السياسية، والإقرار بالحرية الفكرية وتفعيل فقه الاجتهاد وصون حق الاختلاف.

ب-النهوض باللغة العربية عبر تعريب نشط للمصطلحات العلمية ووضع معاجم متخصصة وأخرى راصده للمفردات المشتركة بين اللهجات واللغة الفصحى، خاصة فى تربية النشأ وعبر مختلف مراحل التعليم الرسمى والأهلى.

جـ-استحضار واستدعاء التراث المعرفى العربى وإدماجه، شريطة تجاوز التفاخر غير المنتج للإمساك بأسباب ازدهار المعرفة العربية فى العقول والبنية المؤسسية العربية.

د-ويجب إثراء التنوع الثقافى داخل الأمة ذاتها ودعم التنوع والاحتفاء به عبر حماية كل بلد عربى لكافة الثقافات لديه وخاصة الثقافات الفرعية، ودعم فرص ازدهارها وتلاقحها والتزام القيادات السياسية خصوصا بالدعوة إلى التعددية والتسامح.

كما يجب أن يتصف النموذج بالانفتاح على الثقافات الأخرى عبر تنشيط حركتى الترجمة والتعريب وإلى اللغات الأخرى، والنقل الذكى من الدوائر الحضارية الأخرى وتعظيم الاستفادة من الهياكل الإقليمية والدولية القائمة، والعمل على المشاركة فى إصلاح النظام الدولى عبر متانة التعاون العربى.

كارثة إنسانية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة

تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق فى الغذاء يثير ضجة

قام جين زيغلر مقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق فى الغذاء بزيارة للأراضي الفلسطينية المحتلة فى الفترة من ٣-١٢يوليو/تموز ٢٠٠٣ فى إطار مسئولياته، واستجابة للاهتمام واسع النطاق حول الأزمة الإنسانية المتصاعدة هناك.

وتضمن التقرير حقائق تجسد هذه الأزمة التى سبق أن كشفتها العديد من تقارير الأمم المتحدة، بما فى ذلك الصادرة من البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، وهيئات إغاثة اللاجئين ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة فى المناطق المحتلة، ومكتب تنسيق الشئون الإنسانية بالمناطق المحتلة، ومن المبعوث الشخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية بعد زيارته لهذه المناطق(أغسطس/آب ٢٠٠٢) للحصول على تعهدات إسرائيلية بضمان وصول مساعدات الإنسانية خاصة الغذاء والمياه للفلسطينيين.

وقد أشار التقرير إلى أن ٢٢% من الأطفال الفلسطينيين أقل من خمس سنوات يعانون من سوء التغذية. وأن ١٥,٦% يعانون من أنيميا حادة سوف يكون لها تأثيرات سلبية على نموهم الجسمي والعضلي. وأن ٥٦% من الأسر الفلسطينية لا تتناول سوى وجبة واحدة يومياً. وأن البنك الدولي أكد انخفاض استهلاك الفرد للغذاء بنسبة ٢٥% للعجز الشديد فى المواد الغذائية خاصة البروتين.

مشيراً إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التى سببت تداعى الاقتصاد الفلسطيني النشط ووصول إعداد الفلسطينيين فى مستوى الفقر المدقع منذ ٢٠٠٠ إلى ثلاثة أمثالها.(٧٥% فى غزة،٥٠%فى الضفة الغربية). فمع الارتفاع السريع فى معدلات البطالة يعجز كثير من الفلسطينيين عن شراء الطعام حتى فى حالة تواجده. ويعتمد أكثر من ٥٠% منهم تماماً على المساعدات الغذائية الإنسانية التى يواجه توصيلها دائماً بالعقبات. وذلك لعدم تنفيذ إسرائيل لتعهداتها للمبعوث الشخصى للسكرتير العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية، والمعروفة بـ"ضمانات برتينى".

ويقر المقرر الخاص بفشل حكومة إسرائيل فى الوفاء بالتزاماتها وفقا للقانون الدولى كسلطة احتلال فى توفير حق الغذاء للمدنيين الفلسطينيين والتى لا تلغيها جهود منظمات الإغاثة الدولية.

والسبب الرئيسى فى ذلك يرجع إلى أنظمة حظر التجول وإغلاق الطرق والحصار وأنظمة المرور ونقاط التفتيش الأمنية ليس بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة بل تقريبا بين كل مدن وقرى هذه المناطق.

كما أن مصادرة وتدمير الأراضى الزراعية ومصادر المياه بدعاوى مختلفة قد قلصت قدرة الفلسطينيين على كفالة الغذاء لأنفسهم. بجانب أنشطة المستوطنين العدائية والتخريبية التى تتصاعد فى موسم حصاد المحاصيل، ويشكل بناء الجدار الفاصل داخل الأراضى الفلسطينية تكريساً لانتهاك حق الفلسطينيين فى الغذاء حيث يفصل الكثير منهم عن أراضيهم الزراعية، أو يحتجزهم خلف مساره الالتفافى، أو فى المناطق العسكرية المغلقة بمحاذاته ونوع من العقاب الجماعى المخالف للقانون الدولى.

ويعتبر التقرير الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المطبقة حالياً غير ملائمة وسلبية النتائج لتسببها فى تجويع وسوء تغذية المدنيين الفلسطينيين وبينهم النساء والأطفال الأبرياء، وهو ما يحظره القانون الدولي. كما يؤكد المقرر أنه ليس من حق إسرائيل فرض إجراءات أمنية لحماية المستعمرين، لأن إقامة المستوطنات أساساً أمر لا يقره القانون الدولي.

كما يبدى اهتماماً خاصاً بنمط مصادرة الأراضى الذى يفضى إلى جيوب جغرافية شبيهة بنظام الجيتو اليهودى أو البانتوستات فى جنوب أفريقيا سابقاً.

الجدار الإسرائيلى العازل انتهاك للقانون الدولى

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة

أكد السيد "كوفى آنان" الأمين العام للأمم المتحدة فى تقريره المقدم الى الجمعية العامة عن بناء إسرائيل جدار عازل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة أنه يمثل انتهاكاً للقانون الدولى، ونوعاً من العقاب الجماعى الذى يمثل خروجاً لإسرائيل عن مسئولياتها كسلطة احتلال وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بتنظيم قواعد معاملة المدنيين تحت الاحتلال، فضلاً عما لهذا الجدار -حالياً وعند اكتماله- من آثار وخيمة على الشعب الفلسطينى وأوضاعه الإنسانية.

وكانت الجمعية العامة قد كلفت الأمين العام للأمم المتحدة بموافاتها بتقرير حول الجدار الإسرائيلى العازل وآثاره على الشعب الفلسطينى، وقد قدم الأمين العام تقريره فى ٢٤ نوفمبر/تشرين أول.

وفند الأمين العام ادعاءات إسرائيل فى التمسك ببناء هذا الجدار بحجة الأمن، مشيراً لأن الجدار لا يتسق والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الدفاع الشرعى.

وفيما يلى عرض لأهم ما جاء بالتقرير:

أشار التقرير فى بدايته الى أن خط بناء السور وامتداده المتوقع يخالف خط الهدنة المقرر لدى الجمعية العامة فى العام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) سواء فى الضفة الغربية أو فى القدس الشرقية، وهو ما يعتبر انتهاكاً لأحكام القانون الدولى، كما يشكل مخالفة جارية لقرار الجمعية العامة الأخير (أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣) الذى يطالب إسرائيل بوقف بناء الجدار، حيث لم تتوقف أعمال البناء أو قرارات الجيش بمصادرة الأراضى التى يقع عليها خط الجدار، وكذا من خلال إعلان الجيش الإسرائيلى الخريطة التى يعتزم فيها استكمال بناء الجدار، كما اعتمد الكنيست الإسرائيلى خطة الحكومة لإنشاء الجدار ومساره.

أورد التقرير أن مسار الجدار لا يلتزم بالخط الأخضر إلا فى بعض المناطق فى طوله البالغ ٩٧٥ كيلو متر، وتقع كافة الإنشاءات داخل الأرض الفلسطينية، فيصل انحرافه إلى عمق ٢٢ كيلو متراً فى داخل الأراضى الفلسطينية، وهو يعزل قرابة ٦٥٠ ألف فلسطينى، بينهم ٢٢٠ ألف مواطن فلسطينى فى القدس وحدها، و١٦٠ ألف فلسطينى فى شمال الضفة فقط سيضطرون للعيش فى جيوب وكانتونات صغيرة، فيما يضم ٣٢٠ ألف مستعمر إسرائيلى بمستوطناتهم الى أراضى ١٩٤٨، منهم ١٧٨ ألف مستعمر فى القدس المحتلة وحدها.

ذكر التقرير أن عرض الجدار على الأرض الفلسطينية يصل فى بعض الأحيان إلى ١٠٠ متر، ومتوسط عرضه فى مختلف مناطق القدس والضفة الغربية من ٥٠ إلى ٧٠ متراً.

وعدد التقرير الآثار الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، فأشار إلى الأضرار الواسعة التى تصيب حركة التبادل التجارى نتيجة عمليات الإغلاق، والى التوقعات بزيادة هذا التأثر عند اكتمال البناء.

كما أشار إلى الأضرار الخطيرة التى ستقع على قطاع الزراعة المتدهور نتيجة القمع الإسرائيلى وتخريب المستعمرين، خاصة وأن الأراضى الزراعية التى كانت تدر دخلاً عالياً للاقتصاد الفلسطينى وقعت ضحية قرارات المصادرة لصالح الجدار، فضلاً عما لذلك من تأثير، مع الإشارة الى تزايد عدد الفلسطينيين المعتمدين على الإغاثة الإنسانية بمقدار ٢٥ ألف خلال الأشهر الأخيرة.

وخلص التقرير الى أنه رغم وعود إسرائيل بعدم اعتبار الجدار خطاً فاصلاً لإنشاء دولة فلسطينية فى المستقبل، إلا أنه يؤثر بشكل جدى على فرص التسوية ويقوضها، ويعد انتهاكاً للقانون الدولى والقانون الإنسانى الدولى ولقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وكذا القرارين ١٣٩٧ بشأن إنشاء الدولة الفلسطينية، و١٥١٥ بشان الالتزام بخريطة الطريق.

وأكد الأمين العام أن الجدار يعد "انتهاكاً للقانون الإنسانى الدولى والقانون الدولى لحقوق الإنسان"، وسيؤدى الى خراب كبير للممتلكات الفلسطينية، وتعطيل لحرية التنقل والحق فى الرعاية الصحية والعمل والتعليم ومختلف حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن مصادرته للحقوق السياسية للشعب الفلسطينى، والحق فى تقرير المصير، فيما يعد انتهاكاً مباشراً لاتفاقية جنيف الرابعة.

وأشار الأمين العام إلى أنه يمكن لإسرائيل البناء بشرطين، الأول التزام الجدار للخط الأخضر، والثانى نقل المستعمرين من المستوطنات إلى داخل الخط الأخضر.

العـــراق

عودة العمليات الحربية يفاقم من مأساة الشعب العراقى

واصلت قوات الاحتلال الأمريكى انتهاكاتها الفاضحة للقانون الإنسانى الدولى وخـــرق التزاماتـــها النابعة عن اتفاقية جنيف الرابعة عبر القيام بعمليات القصف الجوى والمدفعى لمختلـــف منـــاطق شـــمال وغرب بغداد وتكريت وبعقوبة والرمادى وسامراء وغيرها، وجميعها مناطق ضواحـــى المـــدن وتشـــمل أهداف مدنية، وذلك بحجة القضاء على المقاومة العراقية والتى تسببت و"خلال شهر رمضـــان الـــهجرى بالتحديد" فى أفدح خسائر فى صفوف القوات الأمريكية والقوات الحليفة معها، وخاصة الإيطالية، وذلـــك منذ إعلان الرئيس الأمريكى "جورج بوش" انتهاء العمليات العسكرية فى مايو/أيار المـــاضى، وتجـــاوزت هذه الخسائر بحسب المصادر الأمريكية ضحايا جيشهم خلال السنوات الثلاث الأولى من حرب فيتنام.

حيث قامت القوات الأمريكية بتدشـــين عملية جديدة هي عملية"الإعصار الكاســـح ٢" والتى تأتى ضمن سلسلة من عمليـــات العقرب الســـام والإعصـــار الكاســـح "١" والمطرقـــة الحديديـــة، وتـــتركز عمليـــة الإعصار الكاسح "٢" في شمال العـــراق ووسطه، وتشارك فيها قـــوات مشـــتركة تدعمـــها طـــائرات ومروحيـــات قتاليـــة ودبابات، وتأتي العملية الجديدة بعد مقتـــل ٣٥ جندياً أمركياً فـــي عمليتـــى إســـقاط لمروحيات بلاك هوك خلال أقل من ثلاثة أسابيع، ومقتل ١٩ إيطاليـــا فـــى تفجـــير لمقرهم فى الناصرية، فضلا عما أعلنتـــه المصادر الأمريكية حول تعرضها لمعـــدل ٣٥ عملية مقاومة يومياً، وهو ما أدى الى إطلاق عملية "المطرقة الحديديـــة" التـــي شملت غارات جوية وبرية علـــى بغـــداد ذاتها.

وفي إطار العملية الجديدة شـــرعت القوات الأمريكية فـــى تجريـــب أســـلحة جديدة، حيث أطلقت صاروخـــا موجـــها بالأقمار الصناعيـــة بزنة ٢٢٥ كلغم على قاعدة يشتبه بأنها معسكر لتدريب المقاومة تقع على بعد ٢٥ كلم إلى الغرب من مدينة كركوك شمال العـــراق، وأجـــرت عـــدة استعراضات للقوة فـــى ســـاحات المـــدن العراقية، وشملت مختلف هـــذه العمليـــات انتهاكات جسيمة للقانون الإنسانى الدولـــى، تناولها بيان المنظمـــة العربيـــة لحقـــوق الإنســـان الصـــادر صبيحـــة ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان، وجاء فيه :

"تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنســـان ببالغ القلق تصاعد الاعتداءات الأمريكيـــة على الشعب العراقى بهدف القضاء علـــى المقاومة، وإخضاع الشعب العراقى، والتى أصبحت فى الأســـبوع الأخـــير بمثابـــة استئناف للحرب الشـــاملة دون الإعـــلان الرسمى تفادياً للالتزامات القانونية المترتبة على ذلك، حيث استأنفت قوات الاحتـــلال القصف الجوى واستخدام الأسلحة الثقيلة.

حملت الهجمة العدوانية اسم "المطرقـــة الحديدية"، وبدأت قبل ثلاثة أيـــام بتســـمية جديدة تثير الاشمئزاز أكثر من الأولـــى. وتستعمل سياســـة "الأرض المحروقـــة"، وتشمل شن حملات الاعتقـــال العشـــوائية للمئـــات، واعتقـــال رهـــائن مـــن أســـر المطلوبين، وهدم منازل الذين يشك فـــى مشاركتهم أو إيوائهم لعناصر المقاومـــة، وإذلال المواطنين خلال حملات الاعتقـــال، وترويـــع الأطفـــال، وإهـــدار كرامـــة المحتجزين.

وكشفت صحيفة الاندبندنت البريطانيـــة المستقلة عن عمليـــات اجتثـــاث لغابـــات النخيل التاريخية وأشجار الموالح فى وسط العراق، كجزء من العقوبـــات الجماعيـــة للمزارعيـــن الذيـــن يرفضـــون إعطـــاء معلومات عن هجمات الفدائيين، وتظـــهر حجم البؤس الذى تعرض له المزارعـــون الذين فقدوا مصادر رزقهم.

وتمثل هذه الإجراءات ذروة جديدة مـــن انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنســـانى الدولى، باســـتخدام العقوبـــات الجماعيـــة والاعتقـــالات التعســـفية والقتـــل خـــارج القانون، كما تتعارض مع قـــرار مجلـــس الأمن ١٥١١ الذى يدعـــو إلـــى تعزيـــز الأعمار الاقتصـــادى وتهيئـــة الظروف

المواتية لتنمية مستدامة، وتعيد هذه الانتهاكات إلى الأذهان الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني بما فيها من جرائم هدم المنازل واجتثاث المزروعات وإذلال المواطنين.

وقد سبق أن خاطبت المنظمة سلطات الاحتلال بشأن وقف هذه الانتهاكات تنفيذاً للالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة بشأن معاملة الأسرى وحماية المدنيين تحت الاحتلال، وأكدت على ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي في حماية المدنيين، وعلى إطلاق سراح المدنيين المحتجزين، وتوفير حد أدنى من الظروف المعيشية الملائمة للأسرى، فضلاً عن مطالبتها الثابتة والمتكررة بنقل السلطة للعراقيين وإنهاء الاحتلال، كما شددت بصفة خاصة على الإفراج عن حالات المرضى والمسنين المحتجزين بعد أن تكشفت أبعاد المعاملة السيئة التي تفوق احتمالهم.

المنظمة أدانت مجدداً هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وذكرت بمطالبها الثابتة بإنهاء الاحتلال، وشددت على الدور المحوري للأمم المتحدة في العراق، وطالبت :

١-السيد كوفي أنان السكرتير العام للأمم المتحدة بإعمال الصلاحيات التي قررها له مجلس الأمن بقراره ١٥١١ في ١٦ أكتوبر/تشرين أول الماضي.

٢-الجامعة العربية بعقد اجتماع عاجل لبحث الموقف المتدهور الذي يعاني منه الشعب العراقي، واتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الجهود الدولية الرامية لنقل السلطة للعراقيين وإنهاء الاحتلال.

٣-الحكومة السورية بصفتها عضواً في مجلس الأمن الدولي بعرض الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال في العراق على المجلس، ومطالبته بتحمل مسئولياته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والالتزامات الواردة بقراره رقم ١٥١١"

نقل السلطة

ومن ناحية أخرى، أكد قائد قوات الاحتلال الأميركي في العراق إن قواته اعتقلت خمسة آلاف شخص، وأن من بينهم سوريون وإيرانيون ويمنيون وسودانيون ومصريون. وأضاف أن القوات الأميركية تحتجز أيضا ٢٠ معتقلا يشتبه في ارتباطهم بتنظيم القاعدة.

وتوقع القائد الأمريكي تزايد الهجمات في غضون الشهرين القادمين، خاصة وأن المهاجمين طوروا تكتيك هجماتهم وأن هناك نوعا من القيادة والسيطرة الإقليمية، ويأتي ذلك بعد تصريحات مماثلة لمسؤولين أميركيين اعترفوا فيها بالصعوبات التي تواجه قوات الاحتلال الأميركي في العراق، على لسان كل من مستشارة الأمن القومي ووزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد الذي لا يزال يصر على ضرورة مشاركة دول أخرى في إرسال المزيد من القوات للمساعدة.

وقد تأكد هذا من خلال التسريبات حول تقرير خاص بالمخابرات المركزية بشأن توقعات أكثر تردياً لأحوال القوات الأمريكية تطلب استدعاء الحاكم الأمريكي "بول بريمر" الى واشنطن بعد أن كان غادرها بساعات، واتخذ على إثره قراراً مفاجئاً بالاتفاق مع مجلس الحكم الانتقالي في العراق على تشكيل حكومة انتقالية خلال يونيو/حزيران ٢٠٠٤ المقبل تناط بها صلاحيات الحكم وتمثيل العراق، فيما يجرى العمل على إنجاز دستور موحد على أساس وحدة فيدرالية بين أقاليم العراق حتى مايو/أيار ٢٠٠٥، وبالطبع فإن الأمن والسيطرة الحقيقية على الأرض ومفتاح القرار سيبقى في يد سلطة الاحتلال، فضلاً عن أن المجلس الانتقالي يبقى مجلساً معينا لا منتخباً من مجلس وطني كما كان مزمعاً.

وتحاول الإدارة الأمريكية تخفيف حجم المعارضة الدولية والداخلية لاستمرار احتلالها في العراق، وكذا تخفيف الاحتقان بين جنودها الممثلين بعدما تزايدت حالات الانتحار فيما بينهم، وهو الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي جورج بوش إلى مشاركة بعض قواته المحتلة عشاء عيد الشكر في العراق بزيارة مفاجئة وغير معلن عنها، فيما وصفته بعض المصادر الصحفية باختلاس ساعتين، وتكرر هذا المشهد بزيارة هيلاري كلينتون عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، فيما يعكس المأزق الذي تعيشه النخب السياسية الأمريكية منذ احتلالها للعراق على أبواب سباق انتخابات الرئاسة المحموم في واشنطن.

انتهاء برنامج النفط للغذاء

أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة في اجتماع مجلس الأمن في ٢٠ نوفمبر/تشرين ثان انتهاء العمل ببرنامج

النفط مقابل الغذاء الذي بدأ العمل به في العام ١٩٩٥ بموجب القرار رقم ٩٨٦، وقد أبلغ مسئولو الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي عن استعداد الأمم المتحدة تسليم برنامج النفط مقابل الغذاء لإدارة الاحتلال الأميركي في العراق وهو ما دعت إليه واشنطن منذ ستة أشهر، وقد لبى الطلب الأمريكى.

وقد تزامن مع هذا اجتماع ٢٥٠ ممثلاً لمؤسسات صناعية في العاصمة البريطانية للبحث في إعادة أعمار العراق وذلك بناء على دعوة وزارة الدفاع الأمريكية، وخصص هذا الاجتماع لعرض آليات توزيع العقود الجديدة في العراق، التي ستكون مفتوحة أمام مؤسسات غير أمريكية، وستمول هذه العقود بموازنة جماعية جديدة بقيمة ٦،١٨ مليار دولار وافق عليها الكونجرس مؤخراً، ولم تعلن أياً من الولايات المتحدة أو بريطانيا عن جنسيات الدول المشاركة في الاجتماع، وقد نظم الاجتماع أثناء زيارة الرئيس الأمريكي لبريطانيا.

فى غضون ذلك، لم يتم تقديم ضمانات بشأن الاطمئنان الى عدالة استخدام سلطة الاحتلال لصلاحيتها فى إطار هذا البرنامج بحق مختلف جموع وفئات الشعب العراقى، لا سيما وكونها بدأت اللجوء إلى العقوبات الجماعية ضد المواطنين العراقيين، فى الوقت الذى تبقى فيه فرق الأمم المتحدة وأجهزة المساعدة الإنسانية خارج العراق بعد الحوادث الأمنية الدامية، ولا يزال السكرتير العام للأمم المتحدة مضطراً للعزوف عن اتخاذ قرار بتسمية ممثله وإعادة الطواقم العاملة.

فلسطين
فى بداية العام الرابع للانتفاضة الباسلة إصرار إسرائيلى على الاحتلال والعدوان

بعد أن استخدمت الإدارة الأمريكية حق النقض "الفيتو" مرتين متتاليتين خلال أقل من شهر لمنع صدور قرارين بإدانة الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطينى، فضلاً عن تعطيل صدور قرار ثالث بإدانة الاعتداء الجوى الإسرائيلى على عمق الأراضى السورية فى ٥ أكتوبر/تشرين أول، لم تجد إسرائيل رادعاً لها عن الخوض فى نزاهة ومصداقية مسئولى الأمم المتحدة الذين كشفوا عن عمق وفداحة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنسانى الدولى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

ففى مطلع أكتوبر/تشرين أول شنت الحكومة الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية فى غرب أوروبا حملة هجوم شرسة ضد "جون زيغلر" مقرر الأمم المتحدة المعنى بالحق فى الغذاء بعدما ذاعت الأنباء حول مضمون تقريره عن زيارته الميدانية إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة، والذى يكشف فيه عن مدى تدهور الأوضاع الإنسانية فيها، والتى باتت تنبأ عن كارثة مدمرة (أنظر تقارير دولية).

وسعت الحكومة الإسرائيلية إلى إبعاد الأضواء الإعلامية عن مضمون التقرير باحتجاجها على نقطة إجرائية تتعلق بعدم جواز نشر التقرير أو مضمونه قبل إطلاعها عليه وإدلائها بالرأى فيه، غير أن تلك المحاولة قد باءت بالفشل، حيث استمرت وسائل الإعلام الدولية فى نشر مضمون التقرير وخلاصته.

ولم تكد الحكومة الإسرائيلية تنتهى من هذه القضية، حتى أشعلت حملة هجوم أخرى ضد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشئون السياسية، ومنسق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية لكشفهما عن عمق الانتهاك والأضرار التى ستنتج عن إصرار إسرائيل على استكمال جدار الفصل العنصرى العازل حول الأراضى الفلسطينية المحتلة.

ومضت الحملة الإسرائيلية فى النيل من إرادة المجتمع الدولى الممثلة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث علق مندوبها على صدور قرارات إدانة متعددة عن الجمعية العامة لانتهاكاتها الخطيرة للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطينى قائلاً بأن إسرائيل لا تلتفت سوى لمجلس الأمن الذى يعد هيئة قضاء دولية، فيما الجمعية العامة تخضع فى قراراتها للغالبية التى تشكلها مجموعة دول عدم الانحياز المعادية لإسرائيل غير أن حكومته سرعان ما ناقضت رأيها هذا، عبر رفضها قرار مجلس الأمن الذى طرحته روسيا الاتحادية بشأن فرض الالتزام بخارطة الطريق التى تتحفظ عليها إسرائيل إلى الحد الذى يقوضها من أساسها.

بل وسعت لدى الجمعية العامة لاستصدار قرار يدين العمليات الاستشهادية الفلسطينية التى توقع ضحايا من الأطفال، وهو ما استبعد بطبيعة الحال

أية إشارة إلى انتهاكها لكافة حقوق الأطفال الفلسطينيين، وكان ماله النهائى الرفض المعلن، واضطرارها لسحب القرار.

كما أعلنت رفضها لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم الى الجمعية العامة بناءاً على قرارها ES-10 ، والذى عرض فيه للمخاطر الجسيمة التى سيرتبها بناء الجدار العازل على حقوق الشعب الفلسطينى، وكم القواعد القانونية الدولية التى ينتهكها هذا الإجراء الإسرائيلى الخطير (أنظر تقارير دولية).

إسرائيل واستطلاع الرأى الأوروبى

من ناحية أخرى، شنت إسرائيل ومعها المنظمات الصهيونية حملة هجوم قاسى على الشعوب الأوروبية بعدما أعلنت المفوضية الأوروبية عن نتيجة استطلاع الرأى الشعبى الذى أجرته فى دول الاتحاد الأوروبى حول أخطر الدول على السلام العالمى، حيث أكد ٦٠% من عينة الاستطلاع على كون إسرائيل تمثل التهديد الأول على السلام العالمى، فيما أتت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وكوريا الشمالية فى المرتبة الثانية.

وعلى رغم تجاوز وزير الخارجية الإسرائيلى للاتهامات الخطيرة التى وجهتها المنظمات الصهيونية إلى الشعوب الأوروبية بمعاداة السامية، واكتفى بالتعبير عن الصدمة، إلا أن حكومته فى سعيها للرد على الاستطلاع الأوروبى قامت بإعلان نتيجة استطلاع رأى من صنعها، وضع إيران ثم كوريا الشمالية كأكثر دولتين تهددان السلام العالمى، واستبعد كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

وفى كافة الأحوال، فإن نتيجة الاستطلاع عبرت عن حجم الوعى الشعبى الأوروبى بالانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة للحقوق الفلسطينية المشروعة، بدليل أن نتائج الاستطلاع جاءت قاطعة بنسبة ٧٤% فى هولندا، و٧٠% فى ألمانيا و٦٠% فى بريطانيا، وهى من المعاقل التاريخية لنشاط الحركة الصهيونية فى أوروبا، ويمثل رد الفعل الإسرائيلى والصهيونى العام على الاستطلاع نوعاً من المصادرة على الرأى والإرهاب الفكرى والانتهاك لحرية التعبير التى اعتادت الحركة الصهيونية على ممارستها لتبرير جرائم الحرب الإسرائيلية.

.. استمرار جرائم هدم المنازل

على الصعيد الميدانى، واصلت إسرائيل انتهاكاتها الصارخة لحقوق الشعب الفلسطينى، وبحسب وكالة الأمم المتحدة لغوث تشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" فإن سلطات الاحتلال دمرت خلال ثلاثة أيام فقط من بدء اجتياحها لجنوب قطاع غزة قرابة ٥٠٠ منزل، يقع أغلبها فى محيط مدينة رفح وعلى طول الحدود المصرية الفلسطينية بحجة تدمير أنفاق تهريب الأسلحة من الأراضى المصرية إلى قطاع غزة، فى إجراء توافق مع الغارة الإسرائيلية على منطقة عين الصاحب فى سوريا، وإعلانها الواضح باستباحة قصف أى دولة تستضيف مكاتب لمنظمات المقاومة الفلسطينية التى تحاول إسرائيل إلباسها تهمة ممارسة الإرهاب، وهو ما رفع درجة التوتر فى المنطقة بشكل غير مسبوق منذ العدوان الأمريكى البريطانى على العراق واحتلاله.

وقد سجلت المصادر الحقوقية الفلسطينية وفاة ١١ مدنياً فلسطينياً فى يومين متتاليين خلال الاجتياح الإسرائيلي لمحيط مدينة رفح، وتشريدها الآلاف السكان، فيما استمر مسلسل سقوط الشهداء الجرحى بشكل يومى فى مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة.

وقد أشار تقرير صادر عن مقرر الأمم المتحدة المعنى بالحق فى السكن إلى أن إسرائيل هدمت ٤٠٠٠ منزل فلسطينى منذ بدء الانتفاضة، بما أدى إلى تشريد عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين فى أسوأ عمليات العقاب الجماعى.

فيما رصدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان تضرر قرابة الخمسة عشر ألف منزل فلسطينى بفعل الجرائم الإسرائيلية وبشكل بات يصعب معه الإقامة فى أغلبها، وذلك حتى أبريل/نيسان الماضى فقط.

وقد تزامن ذلك، مع استمرار الجدل داخل أروقة السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن تشكيل الحكومة الفلسطينية بزعامة "أحمد قريع"، ضمن الآثار المستمرة للشروط الأمريكية الإسرائيلية بإنهاء صلاحيات الرئيس الفلسطينى المنتخب "ياسر عرفات".

وقد آثار هذا الجدل موجة من الغضب فى الشارع الفلسطينى الذى لم يكترث بخلافات السلطة العازفة عن ملاحقة معاناته اليومية.

إبعاد أسرى فلسطينيين

وواصلت إسرائيل سياسة إبعاد المواطنين الفلسطينيين التى يجرمها القانون الدولى الإنسانى، حيث أبعدت ١٥ مواطناً فلسطينياً من بلداتهم فى الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وكان هؤلاء المبعدين ضمن قرابة ١٣ ألف أسير فلسطينى اعتقلوا خلال عمليات الاجتياح الإسرائيلي المسماة الجدار الواقى والطريق الحازم والباب الدوار التى جرت خلال العام ونصف عام الماضيين، وتقدر المصادر الحقوقية الفلسطينية أعداد الأسرى الفلسطينيين المحتجزين حالياً بأكثر من سبعة آلاف أسير، يتعرضون لانتهاك حقوقهم بأشكال عدة، من أبرزها محاكمة بعضهم بالمخالفة لمواد اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بالأسرى، وتعرضهم لأشكال مختلفة من التعذيب خلال التحقيقات، وهى الأشكال التى يسمح بها التشريع الإسرائيلى فى وضع دولى فريد تحت مسمى الضغط البدنى المعتدل.

وثيقة جنيف

أطلق سياسيون فلسطينيون وبعض قادة اليسار الإسرائيلى مذكرة تفاهم عرفت باسم "مذكرة جنيف"، حيث جرى التوقيع عليها فى ١ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣ بعد أن كانت جرت المناقشات عليها فى البحر الميت ولقيت معارضة فلسطينية وإسرائيلية، وقد استهدفت الوثيقة غير الرسمية إثبات قدرة الطرفين على التوصل لاتفاق تسوية كمشروع بديل لأطروحات حكومة "أرييل شارون" التى تعتمد الحل العسكرى وفرض الأمر الواقع.

وقد نجحت هذه المذكرة فى نيل ترحيب دولى غير متوقع زاد حدة الجدل حولها، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي عن ترحيبه بها، وأشاد بها الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، فيما عبرت سويسرا عن رغبتها فى احتضان الاتفاقية.

وعلى الرغم من الترحيب الدولى بهذه المذكرة إلا أن "أرييل شارون" وحلفائه دأبوا على توجيه اتهامات الخيانة للمشاركين الإسرائيليين فى توقيعها، فيما هاجمتها فصائل فلسطينية على خلفية تقصيرها فى تلبية بعض الحقوق الثابتة، وخاصة تجاهلها لحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، وسعت أعداد من المواطنين الفلسطينيين إلى منع أعضاء الوفد الفلسطينى المشارك فى التوقيع من السفر لحضور مراسم التوقيع.

وفى غضون ذلك، شهدت كل من مدريد ولندن اجتماعات فلسطينية إسرائيلية موسعة، شارك فيها إسرائيلياً أعضاء من حزب الليكود الإسرائيلى، فيما أعطى الانطباع بأن جهداً غير معلناً يجرى حالياً لوضع أساس مقبول لاستئناف المفاوضات بين الجانبين.

سوريا/أمريكا
من يحاسب من

بينما تواصل الإدارة الأمريكية ضغوطها لمنع صدور أى قرار من مجلس الأمن يتضمن أى نوع من الإدانة لإسرائيل على غارتها الجوية على منطقة عين الصاحب السورية فى ٥ أكتوبر/ تشرين أول، أصدر الكونجرس الأمريكى بمجلسيه (الشيوخ والنواب) فى نوفمبر/تشرين ثان القانون المسمى باسم:"محاسبة سوريا"، وهو القانون الذى تفرض بمقتضاه واشنطن عقوبات سياسية وتجارية على سوريا ما لم تقدم عدداً غير محدود من التنازلات ذات الآثار الممتدة.

وكان مجلس النواب قد أقر القانون خلال أكتوبر/تشرين أول، كما أقره مع تعديلات إجرائية مجلس الشيوخ، وتم إعادة القانون إلى مجلس النواب فى مطلع نوفمبر/تشرين ثان مرة أخرى لإقرار تلك التعديلات، التى تتصل بإطلاق يد الإدارة الأمريكية فى تنفيذ القانون أو وقف العمل به بحسب تقديرها.

وقد تقدم بالقانون عدد من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب قبل أكثر من عام، وأغلبهم من المنتمين إلى تيار اليمين المحافظ المتحالف مع دوائر اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة، ويستهدف القانون الضغط على سوريا التى تعد من وجهة النظر الأمريكية إحدى الدول المارقة.

وتأتى خطوة إصدار القانون فى إطار الضغوط التى تمارسها الإدارة الأمريكية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتى تستهدف إجبار الحكومة السورية على التخلى عن مواقفها المؤيدة لحق المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية والرافضة للعدوان على العراق،.

ويشترط القانون قيام سوريا بإغلاق مكاتب منظمات المقاومة الفلسطينية المعارضة لأوسلو، والتدخل من أجل

تفكيك بنية المقاومـــة لتنظيـــم حـــزب الله اللبنانى، وعلى النقيض من ذلـــك ســـحب سوريا لقواتها من لبنـــان، بـــل واتخـــاذ خطوات من شأنها دعم التسوية السلمية مع إسرائيل فـــى ظـــل احتلالـــها للجـــولان السورى، كما يشترط القانون التخلى عـــن أسلحة دمـــار شـــامل مزعومـــة، ومنـــع الفدائيين العرب والسوريين مـــن التســـلل عبر حدودها إلى العراق.

وعلى الرغم من توقعات عدة ســـبقت صـــدور القـــانون بمعارضـــة الرئيـــس الأمريكى لصدوره، غير أنه على النقيض من ذلك دعم إصداره بإعلانه صراحـــة أن إدارته لا تنوى معارضة صـــدوره، فـــى استمرار لسياسة اتخاذ إجـــراءات دوليـــة منفردة، وهو ما شـــجع أصحـــاب فكـــرة إصدار هذا القانون وغيرهم من أعضـــاء الكونجرس على إعداد مشروع جديد باسم "قانون محاسبة السعودية".

لبنان

إسرائيل تواصل المماطلة فى تنفيذ صفقة الأسرى

واصلت إسرائيل مماطلتها فى التعـــطى مع الجهود الألمانيـــة وجـــهود الصليـــب الأحمر الدولى لإتمام صفقة تبادل أســـواها الأربعة المحتجزين لدى حزب الله اللبنانى مقابل إطلاق سراح الأســـرى اللبنـــانيين وأسرى عرب وفلسطينيين محتجزين فـــى السجون الإسرائيلية.

حيث ومماطلات طويلة، قرر مجلـــس الوزراء الإسرائيلي بأغلبية مصطنعة إتمام الصفقة، مع وضع شرط ناسفة لها، تتمثل فى استثناء من ســـمتهم"الملوثـــة أيديـــهم بالدماء"، فيما اتضح أنه يعنى استثناء عميد الأسرى اللبنانيين "سمير قنطار" المحتجـــز منذ العام ١٩٧٨ بعد تنفيذه لعملية مقاومة.

ومن المثير للدهشة أن استثناء الملوثـــة أيديهم صدر عن مجلس وزراء تقطر أيديه بدماء الفلسطينيين كل صبـــاح، ويرأســـه "أرييل شارون" المتهم بارتكـــاب جرائـــم حرب عديدة، ويضم كذلك وزير الدفـــاع "شاؤول موفاز" الذى شـــارك "شـــارون" وغيره ارتكاب أكثر جرائم الحرب فداحـــة ضد الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة.

وتمارس إسرائيل هذه المماطلة، وهـــى على إدراك جيد أن حزب الله لن يتنـــازل سياسياً وأخلاقياً عـــن أى أســـير، وهـــذه الحكومة التى ظهرت أمام ناخبيها بأنـــها لا تكترث بأسراها الذين أعلنت وفاتهم قبـــل أكثر من عام لكى تخفف ضغوط مواطنيها عليها فى هذا الشأن، وهـــى حتـــى الآن تواصل كذبها وتزعم أنها ستتسلم "جثمـــان" أسراها الأربعة.

وبينما واصلت إسرائيل ادعاءاتها بشأن تعذيب الطيـــار المفقـــود رون أراد، فقـــد اتضح أن إسرائيل تحتفظ بعدد كبير مـــن الأسرى من جنسيات عربية عديـــدة فـــى سجونها، بما فى ذلك أســـرى لكـــل مـــن مصر والأردن اللذين يقيمـــان علاقـــات دبلوماسية معها، غـــير أن إســـرائيل قـــد رفضت إدماج الأسرى من هذين البلديـــن ضمن الصفقة، بينما أفرجت عن أســـرى أدرنيين خارج اطار الصفقة، ووافقت فقط على إتمامها بشأن قرابة الـــ ٤٠٠ أســـير من فلسطينيين ومن خمس جنسيات عربيـــة أخرى.

السعودية

مقتل وجرح العشرات فى تفجيرات الرياض

أعلنت وزارة الداخلية السعودية عـــن مقتل ١٧ شخصاً بينـــهم خمســـة أطفـــال وإصابة ١٢٢ آخرين فى الهجوم بســـيارة مفخخة استهدف مجمع المحيـــا الســـكنى غربى العاصمة الرياض.

وأشارت التقارير إلـــى أن ٣٦ طفـــلاً و٥٦ امرأة من بين الجرحى، ومن بيـــن الضحايا عائلة مصرية مؤلفـــة مـــن الأب والأم وولدين، وأربعة لبنانيين بينهم امـــرأة وطفلان قتلوا فى الانفجار.

وقد وجهت السلطات السعودية الاتـــهام لتنظيم القاعدة بزعامة أســـامة بـــن لادن، وأعلنت عزمها على مكافحـــة الإرهـــاب حتى النهاية، ورفضت دعـــوات بعـــض رجال الدين للسعى إلى وساطة بين العائلة المالكة ومن أسموهم بالمتشددين.

ويأتى هذا الحادث عقب سلســـلة مـــن المصادمات المسلحة بين قـــوات الأمـــن ومتشددين يشتبه فى علاقتهم بالإرهـــاب، ووقعت بعض هذه المصادمات فى مكـــة المكرمة وجيزان والقصيم، الناتجة عـــن المطاردة الأمنية التى تشنها المملكة منـــذ مايو/آيار الماضى. وقد أشارت مصـــادر معارضة بأن عدد المعتقلين بلـــغ ٣ آلاف معتقل حتى الآن.

وقد أصدرت المنظمة بياناً أدانت فيـــه الجريمة الإرهابية التى وقعت فى مجمـــع المحيا السكنى وللجرائم الإرهابيـــة التـــى تشهدها المملكة منذ حادث تفجير الريـــاض الأولى فى منتصف مايـــو/آيار، والتـــى

اتسعت لتشمل الأماكن المقدسة وضاعفت من افتقاد المواطنين الشعور بالأمن.

وأضاف البيان أن من شأن هذه التطورات أن تضيف عمقاً جديداً إلى المأزق الذى تعيشه المنطقة، وتفتح الباب أمام مزيد من التدخل الخارجى فى شئونها تحت زعم مكافحة الإرهاب، بما يضاعف حال التوتر ويزيد من المخاطر على أوضاع حقوق الإنسان.

وقد ناشدت المنظمة السلطات السعودية الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان فى إجراءاتها لمكافحة الإرهاب.

سلطنة عمان
إجراء انتخابات مجلس الشورى العمانى

توجه الناخبون فى سلطنة عمان فى ٤ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣ إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس الشورى لدورة خامسة تمتد بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٦.

وأعلن وزير الداخلية العمانى النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى فى كافة ولايات السلطنة بعد أن انتهت اللجنة الرئيسية للانتخابات من البت فى جميع الطعون المقدمة إليها على صحة نتائج التصويت الأولوية للانتخابات بعد عشرة أيام، والتى أدت الى تغيير كبير فى تشكيل المجلس، فيما جرى التجديد للشيخ "عبد الله بن على القبتى" رئيساً للمجلس الذى يتألف من ٨٣ عضواً.

وأظهرت النتائج النهائية فوز سيدتين من أصل ١٥ ترشحن لخوض الانتخابات الحرة الأولى فى البلاد، بعد أن كانت الحكومة تقوم بتحديد عدد الناخبين، واختيارهم من رجال القبائل والمثقفين وغيرهم.

وقد أعيد انتخاب كل من "لجينة محسن الزغابى" (٣٤ عاماً) وهى سيدة أعمال تنحدر من أسرة الأعيان، "ورحيله عامر الريامى" (٥٠ عاماً) فى منطقة مسقط.

ووصفت السلطات العمانية الإقبال على الانتخابات بالجيد، حيث شهدت نسبة التصويت ٩٨% فى بعض الدوائر، ووصف بعض المراقبون الانتخابات بأنها خطوة نحو تطبيق الديمقراطية بالبلاد، غير أن هذه الخطوة لا تزال تفتقر للكثير من الخطوات، على صعيد منح مجلس الشورى صلاحيات الرقابة والتشريع الطبيعية، وهو ما يستلزم بالضرورة تفعيل قانون النظام الأساسى (الدستور)، وهو المطلب الذى تتبناه المنظمة العربية لحقوق الإنسان منذ سبع سنوات.

السودان
الأمم المتحدة تحذر من كارثة إنسانية فى دارفور

بينما استمرت الحكومة السودانية فى مفاوضاتها مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان لحل أزمة الحرب الأهلية فى الجنوب، وسط جهود أمريكية حثيثة لإنجاح المفاوضات شملت لقاء وزير الخارجية الأمريكى للوفود المفاوضة فى ٢١ أكتوبر/تشرين أول، وسط دعايات واسعة باقتراب المفاوضات من التوصل الى تسوية، فقد استمر تدهور الأوضاع الإنسانية فى ولايات دارفور غربى البلاد بشكل ينذر بحدوث كارثة إنسانية كبيرة، نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية، واندلاع المعارك على نطاق واسع فى المنطقة، مما أدى إلى وفاة آلاف المواطنين، ونزوح المئات من الآلاف عن ديارهم.

وهو الأمر الذى دعا الأمم المتحدة الى إصدار بيان خاص فى نوفمبر/تشرين ثان، حذرت فيه من خطورة الأوضاع هناك، منبهة إلى أن المنطقة ستواجه ظروفاً إنسانية بالغة القسوة لم تشهدها منذ عام ١٩٨٨، وعبرت عن قلقها من استمرار التدهور بسبب القيود المفروضة على التنقل من قبل طرفى الصراع، بالإضافة لقلة العاملين فى مجالات الإغاثة هناك.

وجاء فى البيان أيضاً "أنه ومنذ اشتداد وطأة المعارك فى المنطقة فى فبراير/شباط الماضى ارتفعت أعداد اللاجئين لتصل إلى ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف، فيما عبر نحو ٧٠ ألفاً الحدود نحو تشاد"، وطالب البيان بأن يوضع موضوع إغلاق المنافذ والمعابر والممرات فى وجه المنظمات الإنسانية كبند فى اتفاقية وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة فى الإقليم.

ورغم سريان هدنة وقف النار بين الحكومة ومتمردى "حركة تحرير السودان" التى تنشط عسكرياً فى المنطقة، إلا أن القتال القبلى العرقى لم يتوقف، بل تصاعدت وتائره وانتظم فى شكل عمليات اجتياح تشنها الميليشيات القبلية المسلحة على القرى، وتقوم بقتل المدنيين ونهب ممتلكاتهم وحرق قراهم ومزارعهم، مما أدى إلى موجات النزوح الكبيرة. وقد زاد

من تدهور الأوضاع فى المنطقة استمرار المواجهات العسكرية بين قوات الحكومة وقوات "حركة العدل والمساواة" المتمودة، والتى لم توقع على هدنة وقف إطلاق النار الموقعة فى "ابشى" فى سبتمبر/أيلول الماضى.

وأدى تدهور الأوضاع بالمنطقة إلى انسحاب نواب ولايات دارفور، الموالون للحزب الحاكم والبالغ عددهم ٦٥ نائباً، من جلسات البرلمان "المجلس الوطنى" احتجاجاً على تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية هناك، وانتقدوا تكتم الحكومة عليها، وطالبوا المجتمع الدولى بإغاثة المنطقة.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تبدى عميق قلقها من التطورات فى دارفور، فإنها تطالب الحكومة السودانية بأن تعمل على توفير الأمن وحماية المدنيين هناك، وأن تلغى القيود وتزيل العراقيل لتفسح الطريق أمام المنظمات الإنسانية لإغاثة المتضررين، كما تطالبها بتوسعة المباحثات الجارية لتسوية النزاع بدارفور لتشمل مختلف الجماعات العرقية ومنظمات المجتمع المدنى، مع ضرورة أن ترتكز أى تسوية للنزاع على احترام حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى، استمر التضييق على حرية النشر مازال مستمراً، ففى أعقاب توقيع اتفاقية نيفاشا للترتيبات الأمنية بين الحكومة والحركة الشعبية، وجه المجلس القومى للصحافة تعميماً فى ٣١ سبتمبر/أيلول حظر فيه تناول الاتفاقية من قبل الصحافة إلا بعد الرجوع لوزير الدفاع الوطنى، وأغلقت السلطات على أساسه صحف "الأزمنة" و"الصحافة" و"ألوان" المستقلتين، وفى نوفمبر/تشرين ثان الجارى، جرى تعطيل صحيفة "الأيام" المستقلة عن الصدور إلى أجل غير مسمى، واتهمتها السلطات بتبنى مواقف معارضة للحكومة.

الصومال
بعد تعثر مؤتمر المصالحة بكينيا
..تحالفات بديلة وعنف متجدد

وقع رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية المؤقتة "عبد القاسم صلاد حسن" اتفاق مصالحة مع مجموعات معارضة فى ١٣ نوفمبر/تشرين أول الجاري تحت رعاية ليبية بطرابلس، وأعلن الموقعون على الاتفاق التزامهم بتطبيق بنوده لإحلال السلام فى الصومال، وتجئ هذه الخطوة بعد تعثر محادثات السلام الصومالية بكينيا التى ترعاها الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف فى شرق أفريقيا (إيغاد) منذ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢.

ففى منتصف سبتمبر/أيلول الماضى، وبعد أن أقر مؤتمر السلام والمصالحة الصومالية بنيروبى وثيقة دستور انتقالى ينص على إنشاء نظام فدرالى جديد فى البلاد، ويعترف بقدر أكبر من الاستقلالية للجمهوريات الانفصالية والإدارات المحلية التى تشكلت عقب الإطاحة بنظام سياد برى عام ١٩٩١، وفى خطوة مفاجئة انسحب "صلاد حسن" من المؤتمر مباشرة بعد توقيع الوثيقة، معلناً أن إقرارها جاء دون مشاورته، وأنها تجاهلت ملاحظاته الأساسية واستبعدت بعض الفصائل، ثم انسحبت فصائل أخرى من المؤتمر فى مطلع أكتوبر/تشرين أول، وكونت تجمعاً جديداً أعلنت أنه سينظم مؤتمراً بديلاً للسلام. وأعقب إخفاق مؤتمر السلام بكينيا تظاهر أكثر من ٣ آلاف من الصوماليين ضد الحرب فى ٢١ سبتمبر/أيلول.

ومن ناحية أخرى تجددت أعمال العنف فى أنحاء متعددة من البلاد، حيث قتل ١٢ شخصاً وجرح ١٨ آخرون خلال مواجهات بين عشيرتين فى مدينة "هيرال" وسط البلاد يوم ١٤ نوفمبر/تشرين أول الجارى، ولقى آخرون مصرعهم اليوم التالى فى مدينة "عيل بور" بإقليم جاجدود، وفى جمهورية "أرض الصومال" المعلنة من جانب واحد، لقى زوجين بريطانيين يعملان بالتدريس الثانوى مصرعهما فى مدينة "الشيخ" يوم ٢١ أكتوبر/تشوين أول على أيدى مسلحين مجهولين، وسبق أن قتلت بأرض الصومال فى نفس الشهر إيطالية تعمل فى المجال الإنسانى، وذلك على الرغم من أن جمهورية أرض الصومال تعد المنطقة الأكثر هدوءاً فى الصومال منذ اندلاع الحرب الأهلية.

ومن ناحية أخرى طلبت الأمم المتحدة فى بيان لها فى أكتوبر/تشرين أول مساعدات عاجلة لأكثر من ٩٠ ألف صومالياً يواجهون مشكلة جفاف مستمرة لمدة ٤ سنوات، ويواجهون احتمال عدم سقوط الأمطار هذا العام، وذكر البيان أنه نظراً إلى ذلك، يتوقع أن تنفق غالبية ما تبقى من ماشية، وأن ينهار الاقتصاد المحلى، مما يسبب نزوحاً كبيراً للسكان نحو المدن، ويؤثر سلباً على صحة المجتمعات، وخصوصاً الأطفال.

الأردن

المنظمة تطالب بالإفراج عن أحد المعتقلين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكاوى تفيد أن محافظ العاصمة الأردنية عمان أمر خلال أكتوبر/تشرين أول بتوقيف السيد "محمد عز الدين خليل"، وذلك من دون إذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية إليه، ومن دون أسباب معروفة أيضاً.

وقد طالبت المنظمة السلطات الأردنية بالإفراج عن المذكور طالما لم تثبت فى حقه اتهامات محددة.

تونس

مضايقات لمحجبات فى عدد من المناطق

وردت إلى المنظمة معلومات تفيد بتعرض عدد من النساء المحجبات فى تونس لمضايقات من قبل قوات الأمن لحثهن على خلع الحجاب، فقد تعدت قوات الأمن على فتاه فى منطقة العمران الأعلى تبلغ من العمر ١٧ عاماً لارتدائها الحجاب كذلك منعت إدارة معهد القنال الثانوى بمدينة بنزرت ٣٨ طالبة من اجتياز الامتحان لارتدائهن الحجاب، وحدث نفس الأمر مع عدد من الفتيات فى معاهد الساحل التونسى، وكلية الآداب، ومعهد بورقيبه للغات الحية، وكلية الطب.

والمنظمة تطالب السلطات بالتحقيق فى وقائع الاعتداء، كما تؤكد على ضرورة التزام تونس بالمواثيق والمعاهدات الدولية التى تكفل حرية الملبس.

.. إضراب المحامية راضية نصراوى

أعلنت المحامية "راضية مضراوى" دخولها فى إضراب مفتوح عن الطعام فى ١٥ أكتوبر/تشرين أول احتجاجاً على ما تتعرض له من مضايقات من قبل السلطات هى وعائلتها، حيث قامت قوات من الأمن بفرض حراسة بوليسية على بيتها كما تعرضت رسائلها البريدية للسرقة ويتم التصنت على مكالمتها التليفونات.

والمنظمة تطالب السلطات التونسية بالكف عن ملاحقة الناشطين الحقوقيين والسياسيين فى البلاد، وتستنكر التضييق عليهم، وتدعو إلى ضرورة الالتزام بالإعلان العالمى لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

مصر

وفاة مواطن بشبهة التعذيب

وردت معلومات إلى المنظمة تفيد بوفاة "مسعد محمد قطب" داخل مكتب مباحث أمن الدولة، بعد أن قبض عليه بتهمة الانتماء إلى جماعة الأخوان المسلمين فى ١ نوفمبر/تشرين ثان، وبقى رهن الاعتقال حتى وفاته فى الرابع من نفس الشهر.

وقد عاينت النيابة جثة المتوفى وثبت فى محضرها عدد من الإصابات فى ٨ مواضع من أعلى الوجه إلى أسفل العمود الفقرى، وهذه الإصابات أثبتها أيضاً المستشفى التى كان المتوفى قد نقل إليها بعد تدهور حالته الصحية.

والمنظمة إذ تطالب السلطات المصرية بإجراء تحقيق فورى وعاجل فى هذه الحادثة، خاصة وأنها ليس المرة الأولى التى يتوفى فيها أشخاص فى مراكز الاحتجاز حيث سبق أن توفى المواطن "محمد عبد الستار الروبى" داخل مقر مباحث أمن الدولة بالفيوم يوم ٢٧ سبتمبر/أيلول الماضى، كذلك "محمد عبد القادر" الذى توفى بعد تعذيبه فى قسم شرطة حدائق القبة فى ٢١ سبتمبر/أيلول الماضى "أحمد محمد عمر" الذى توفى متأثراً بالتعذيب الذى تعرض له فى قسم شرطة أول المحلة الكبرى بتاريخ ٦ يوليو/تموز.

وتطالب المنظمة بإعلان نتائج التحقيقات فى مختلف هذه الحوادث، ومحاسبة المسئولين من ذلك، كذلك فإن المنظمة تدعوا السلطات إلى إعادة النظر فى التشريعات العقابية المرتبطة بجريمة التعذيب.

مفارقة الاعتقال والتعذيب.. والتعويض القضائى

حصلت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء على حكم قضائى بالتعويض عن التعذيب لصالح أحد المعتقلين السياسيين أثناء اعتقاله لفترة تجاوزت ٦ سنوات.

وحكمت المحكمة بتعويض قدره ٧٠٠٠جنيه تعويضاً معنوياً وأدبياً لحمدى محمود عبد اللطيف عمارة.

وكان المذكور قد أصيب بأضرار بالغة سواء نتيجة لاعتقاله أو من جراء تعذيبه فقد أصيب بالشلل والتبول اللا إرادي كما تم فصله من عمله نتيجة لانقطاعه عن العمل، فضلاً عن تقييد حريته.

السودان

اعتقال محام وصحفيين بمدينة نيالا

تلقت المنظمة معلومات أفادت بقيام السلطات الأمنية فى مدينة نيالا باعتقال المحامي"إبراهيم يوسف اسحق" فى منتصف نوفمبر/تشرين أول، دون أذن قضائى وذلك على خلفيته الأحداث القبلية بدارفور.

وكانت السلطات قد اعتقلت مع المحامى"اسحق" لذات الأسباب الصحفيين "قاسم طه" مراسل صحيفة "الصحافة" و"مهند حسين" مراسل صحيفة "أخبار اليوم"، إلا أنها أطلقت سراحهما لاحقاً.

كما تلقت المنظمة معلومات أفادت بأن السلطات الأمنية قد اعتقلت يوم ٢٩ سبتمبر/أيلول بالخرطوم، السيد "عثمان أحمد فقراي" أحد قادة قبائل البجا بشرق السودان. وجاء اعتقال "فقراي" لانتقاده سياسات الحكومة المتبعة فى شرق السودان، أثناء مخاطبته احتفالاً نظمه طلاب "تنظيم البجا" بجامعة النيلين.

والمنظمة تطالب السلطات السودانية بالكف عن سياسة الاعتقالات التحفظية وتطالبها بالإفراج عن المعتقلين المذكورين أو تقديمهما إلى محاكمة عادلة فى حالة ثبوت اتهامات محددة.

..وتطالب بوقف تنفيذ حكم ببتر أطراف طفل حدث

وتلقت المنظمة أيضاً معلومات أفادت بصدور حكم من محكمة جنايات نيالا الخاصة فى ١٤ أكتوبر/تشرين أول، قضى ببتر اليد اليمنى والقدم اليسرى للقاصر "محمد حسان حمدان" البالغ من العمر ١٦ عاماً، وذلك بعد إدانته بارتكاب جريمة الحرابة"النهب المسلح".

وجاء هذا الحكم رغم صدور قرار سابق للحكومة قضى بإلغاء المحاكم الخاصة بولايات دارفور فى مطلع يونيو/حزيران الماضى.

والمنظمة إذ تأسف لاستمرار صدور مثل هذه الأحكام، فإنها تطالب بوقف تنفيذ الحكم الصادر فى حق القاصر"حمدان" وكل الأحكام المماثلة الأخرى والحد من العمل بأحكام الإعدام الصادرة عن محاكم خاصة أو استثنائية، وتناشد السلطات السودانية توفير ضمانات المحاكمة العادلة لكافة المتهمين.

اليمن/ واشنطن

المنظمة تطالب الولايات المتحدة الإفراج عن مواطنين يمنيين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق الأنباء التى أفادت بتسليم السلطات الألمانية لليمنيين "الشيخ محمد على المؤيد" ومرافقه "محسن زايد" إلى السلطات الأمريكية فى ١٣ نوفمبر/تشرين ثان الماضى بعد أن ظلا رهن الاعتقال لديها منذ يناير/كانون ثان الماضى، وتتهم السلطات الأمريكية الرجلين بالعلاقة بتنظيم "القاعدة" وحركة "حماس" الفلسطينية، كما تتهم "المؤيد" بعلاقته بالهجوم على المدمرة الأمريكية "كول" فى سواحل اليمن فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠.

ومثلما استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان طريقة الاستدراج التى أدت إلى اعتقال المذكورين لتنافيها مع القانون الدولى، فإنها تستنكر الإجراء اللاحق لذلك الاعتقال.

وتعتبر المنظمة هذا الإجراء غير قانونى بدوره، خاصة تسليم الرجلين إلى السلطات الأمريكية، وتطالب الأخيرة بالإفراج عنهما وإعادتهما إلى بلدهما.

فلسطين/ السويد

المنظمة تطالب المفوضية السامية اللاجئين بمنح اللجوء لمواطنة فلسطينية من الناصرة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تفيد أن السلطات السويدية رفضت طلب السيدة "عبور توفيق زياد" من فلسطين العام ٤٨ بشأن الحصول على الحق فى اللجوء، وهو ما يهددها بالترحيل من السويد وبالتالى الانفصال عن زوجها الفلسطينى.

كما أن زوجها لا تسمح له إسرائيل بحقه فى العودة، حيث ترفض إسرائيل تنفيذ قرار الجمعية العام ١٩٤ بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم.

والتمست المذكورة إحالة قضيتها إلى المفوضية السامية للاجئين لمنح أسرتها الحق فى اللجوء حفاظاً على جمع شمل الأسرة.

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان المفوضية السامية لشئون اللاجئين، وطالبتها بالنظر فى شكوى المذكور، ومنحها الحق فى اللجوء للأسباب الإنسانية التى شملتها شكوى المذكورة.

المنظمة تشارك فى اجتماع مواجهة المخاطر الأمريكية والإسرائيلية على الشعوب العربية

بناء على دعوة من اتحاد المحامين العرب، عقد فى مقر الاتحاد بالقاهرة يوم ١٩ أكتوبر/تشرين أول٢٠٠٣ اجتماع للمنظمات والاتحادات العربية المهنية والعمالية غير الحكومية لبحث ما يجب القيام به تجاه التطورات المأساوية التى توجهها الأمة العربية، وفى مقدمتها المذابح التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى من قبل إسرائيل فى فلسطين المحتلة، والتهديدات الأمريكية الأخيرة ضد سوريا ولبنان، وأخر التطورات الجارية بشأن العراق المحتل.

وقد حضر الندوة سفير سوريا فى القاهرة وسفير فلسطين لدى الجامعة العربية وممثلين عن المنظمات والاتحادات العربية غير الحكومية، ومثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان الأستاذ "إبراهيم علام" المدير التنفيذى.

وقد استعرض الاجتماع المخططات الأمريكية والإسرائيلية تجاه سوريا ولبنان والعراق، والمأساة التى يعيشها حالياً الشعب الفلسطينى، واتفق المشاركون على عقد اجتماع آخر لوضع برنامج عمل لمواجهة الأخطار والتحديات التى تواجهها الأمة العربية وشعوبها.

وتنعى الفقيه محمد البصري

تنعى المنظمة الزعيم السياسى المغربي الفقيه"محمد البصري" الذى توفى خلال أكتوبر/تشرين أول، والذى كان واحداً من أبرز أبطال حركة التحرر الوطنى فى المغرب العربي، والذين رافقوا الملك المغربي الراحل محمد الخامس فى مقاومة الاستعمار الفرنسي للمغرب.

والراحل كان كذلك واحداً من رموز العمل العربي، ولعب دوماً دور حلقة الوصل بين المشرق العربي والمغرب العربي، واستحق لقب فارس العروبة.

والمنظمة إذ تنعي الراحل الكبير، فإنها تتقدم بخالص التعازى إلى أهله ورفاق كفاحه المديد.

المؤتمر القومي العربي يدين استهداف مقر الصليب الأحمر فى بغداد

استنكرت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي فى بيان لها الانفجار الذى استهدف مكاتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى بغداد، وحمل البيان على تأثير هذا العمل الإجرامي على سمعة ومكانة المقاومة الشعبية العراقية التى سجل اعتزازه وفخره بها.

وذكر البيان بالجرائم المستمرة ضد الإنسانية التى ترتكبها يومياً قوات الاحتلال الأمريكى ضد المدنيين العراقيين من مختلف الشرائح والأعمار، وكذا التعطيل المستمر لدور المؤسسات الدولية فى تنفيذ واجباتها، على الشكل الذى تجلى فى منع سلطات الاحتلال للصليب الأحمر من أداء مهامه تجاه الأسرى والمعتقلين العراقيين.

ودعا البيان المنظمات الدولية الإنسانية إلى المبادرة بتحمل مسئولياتها الكاملة تجاه الشعب العراقى ومساعدته، ووقف جرائم الاحتلال اليومية بحق أبنائه وموارده.

نقابة الصحفيين المصريين تستنكر سلوك السفير الأمريكي بالقاهرة

أدانت نقابة الصحفيين المصريين الانتقادات التى وجهها السفير الأمريكى بالقاهرة "ديفيد وولش" إلى الصحافة المصرية، ووصفتها بالعشوائية وغير المسئولة، وتعد تدخلاً فى شئون الصحافة المصرية.

وطالبت النقابة وزارة الخارجية المصرية باستدعاء السفير الأمريكى ونقل احتجاج النقابة إليه، وإبلاغه بعدم جواز سلوكه الذى يدعو إلى الظن بكونه مندوباً سامياً.

ودعت النقابة كافة الناشرين والصحفيين والمثقفين والقوى الوطنية للوقوف صفا فى مواجهة سلوك السفير الأمريكى الذى وصفته بالتجاوز.

إشهار مؤسسة المرأة الجديدة بحكم قضائي

فى خطوة إيجابية هامة، صدر حكم القضاء الإداري المصري بأحقية مؤسسة المرأة الجديدة فى التأسيس والإشهار ووقف تنفيذ قرار الجهة الإدارية بعدم قيد المؤسسة الذى جاء بناءاً على دواعى أمنية.

وأكد الحكم توافر جميع الشروط التى يتطلبها القانون للتأسيس، وأن الاعتراض الأمنى يخالف القانون ومن دون سند واقعي.

وكانت المؤسسة قد تقدمت بطلب قيدها

فى أبريل/نيسان الماضى وتلقت قرار الرفض فى مطلع يونيو/حزيران.

وقد رحبت المنظمة فى رسالة وجهها الأستاذ"محمد فائق" الأمين العام بهذا الحكم القضائى إلى المؤسسة، وهنأ خلالها أعضائها وإدارتها.

وجمعية مساعدة السجناء تطالب التدخل لمنع تجميد نشاطها

وجهت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء فى مصر خطاباً إلى وزيرة الشئون الاجتماعية نهاية أكتوبر/تشرين أول بشأن عدم رد الوزارة على طلب الجمعية الموافقة على أن يقوم مركز حقوق الإنسان بتحويل جميع حساباته المالية وعقوده السابقة إلى الجمعية باعتبارها الخلف الخاص للمركز الذى وفق أوضاعه وفقاً لقانون الجمعيات ٨٤لسنة ٢٠٠٢ الأمر الذى يهدد بتجميد نشاط الجمعية لعدم وجود أموال لديها.

وقالت الجمعية فى خطابها أنها ظلت تعمل بدون معوقات حتى صدر القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ملزماً المؤسسات بأن توفق أوضاعها لتكون جمعية أهلية أو على الرغم من النصائح التى تلقاها المركز من ضرورة الامتناع عن توفيق الأوضاع.

وقالت الرسالة أنه نتيجة لذلك استغنت الجمعية عن نصف العاملين وأصبح النصف الأخر يعملون دون تقاضى مرتبات، فضلاً عن توقفها عن مساعدة ما يزيد عن ألف وخمسمائة طفل وطفلة من أبناء السجناء والمعتقلين.

وانتهت الرسالة بالقول "إن وضع العقبات البيروقراطية لا يمكن أن يتفق مع شعارات تشجيع الحق فى المشاركة والحوار ولا تشجع على الثقة.

وأعلنت الجمعية عزمها بعقد اجتماعين تشاوريين مع مؤسسات المجتمع المدنى لمواجهة الأزمة.

اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان تحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان

تعتزم اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية تنظيم احتفال هو الأول من نوعه بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم ١٠ ديسمبر/ كانون أول المقبل للاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة.

وقد وجهت اللجنة الدعوة إلى مختلف فعاليات حقوق الإنسان، بما فى ذلك المنظمات العربية غير الحكومية والهيئات ذات الصلة، وسيشارك فى الاحتفال مندوبون عن هيئة الأمم المتحدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

منظمة التضامن الأفرو آسيوي تدين قانون محاسبة سوريا

أدانت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية فى بيان لها إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون محاسبة سوريا الذى يفرض عليها عقوبات اقتصادية وسياسية بحجة دعمها للإرهاب، واعتبر البيان أن الولايات المتحدة تمارس بمثل هذه الإجراءات هيمنة وسيطرة على أى بليغ العالم، وهو ما سبق وأن نفذته مع ليبيا والسودان والعراق والفلسطينيين.

ووجد البيان فى الدرس العراقى دليلاً على الكذب والخداع الأمريكى، خاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل المزعومة.

ودعا البيان شعوب العالم وحكوماتها، وخاصة فى العالمين العربي والإسلامى إلى التكاتف حول سوريا، وإعلان رفضها القاطع لهذا الإجراء الأمريكى ومواجهة آثاره.

ورشة للتفكير فى قضايا التدريب فى المنظمات الحقوقية العربية

بالتعاون بين المعهد العربى لحقوق الإنسان والجمعية القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، تعقد فى القاهرة فى الفترة من ١٠ إلى ١٤ يناير/كانون ثان المقبل "ورشة تفكير حول قياس آثر أنشطة وبرامج التدريب فى المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان"، ويشارك فى أعمالها عدد من الخبراء من المنظمات العربية والدولية المعنية بحقوق الإنسان وقضايا التدريب فى المنظمات غير الحكومية، ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

تهدف الورشة إلى طرح إشكاليات قياس آثر برامج التدريب فى مجال حقوق الإنسان، وتحديد أدوات ومؤشرات علمية لقياس الآثر يمكن اعتمادها فى عمل المنظمات.

وكان عقد هذه الورشة قد تأجل من أبريل/نيسان الماضى، نظراً لظروف العدوان على العراق، وهى الورشة الثانية

التى يعقدها المعهد العربى لحقوق الإنسان فى هذا الشأن، وكانت الورشة الأولى قد عقدت بالقاهرة بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى أبريل/نيسان ٢٠٠١.

.. واكتمال العمل فى موقع المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية

انتهت الفرق الفنية فى نهاية أكتوبر/تشرين أول من العمل فى تأسيس الموقع الإلكتروني للمشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربى **PARDHUR** والذى تنظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان، وهو الموقع الذى تضمن نص برنامج عمل المشروع أهميته وعده واحداً من محاوره الثلاثة الرئيسية، بهدف نشر كافة الوثائق الصادرة عن مختلف أنشطة المشروع، وكذا الوثائق ذات الصلة بحقوق الإنسان والتنمية والدمج بينهما، وتقديم المساعدة للباحثين العرب والأجانب المعنيين بأوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

ويقع الموقع بالإنترنت على العنوان www.arabhumanrights.org ، ويضم التعريف بالمشروع وفلسفته وبرنامج العمل، والوثائق الصادرة عن الأنشطة التى جرى تنفيذها حتى الآن، كما يضم فهرساً لحقوق الإنسان فى البلدان العربية وموقف البلدان العربية من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، كما يتصل بمختلف المواقع الإلكترونية لدوائر حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وكذا المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية العاملة فى مجال حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

الندوة العربية حول "اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة" ٢٦-٢٧ يناير/كانون ثان ٢٠٠٤

فى إطار المشروع الإقليمي لحقوق الإنسان والتنمية فى العالم العربي والذى تنظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، تعتزم المنظمة تنظيم الندوة العربية حول"اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد المرأة"يومي٢٦و٢٧ يناير/كانون ثان بيروت/لبنان، والتى سيحضرها ٥٠ من الخبيرات والخبراء من مختلف التخصصات ذات الصلة بقضايا المرأة العربية يمثلون ١٦ بلداً عربياً. وستهتم الندوة بمناقشة موقف البلدان العربية من الاتفاقية والتحفظات الواردة عليها وسبل تفعيل وتطوير الأداء التطبيقي للاتفاقية والنهوض بأوضاع المرأة مجتمعياً وبحث سبل إدماجها فى التنمية بمفهومها الإنساني وتعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية.

شارك فى تحرير هذا العدد:

هايدى الطيب ، علاء شلبى ، محمد راضى ، محمد عبد العزيز

محمد محمدين ، د.سامية حسين

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

***

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى : ٩١ شارع المير غنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني :
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohronline.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

الكويت ٢٥ديناراً — الأردن ١٦ ديناراً

مصر ٥٠ جنيهاً — المغرب ١٦٦درهم

تونس ١٦ ديناراً — بقية الأقطار ٥٠ دولاراً أمريكياً تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738